دروس مقياس: الاقـــتصاد البـــنكي المعمق

السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي

اعداد الدكتور: الأخضر بن عمر

المحور الأول: الصيرفة والبنوك الالكترونية

لقد عرف الاقتصاد عدة فترات انتقالية، تميزت كل فترة عن الأخرى بوسائل وأساليب وأفكار جديدة أدت إلى تمييزها عن سابقاتها فكانت مرحلة الزراعة، ثم مرحلة الصناعة، أما الآن فمرحلة المعرفة بمختلف مصادرها وتوجهاتها سواء ظهرت في الأفكار أو في التطبيقات من تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى عالم كل شيء رقمي، فظهر اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، هذا الاقتصاد الذي عرف تحولات في مختلف أركانه، ولم يكن العمل المصرفي في منأى عن هذه التغيرات فتوجه هو أيضا إلى الرقمنة فظهرت الصيرفة الإلكترونية التي لم تعرف الحدود، واعتمدتها مختلف الأنظمة المصرفية والمالية على مستوى العالم.

أولا–النشاط المصرفي الإلكتروني:

إن تبني أي بنك للعمل المصرفي الالكتروني بعد اتخاذ قرار الانتقال أو التحول يتطلب أيضا بني أساسية للعمل، من خلال تنفيذ بعض الإجراءات الضرورية كارتباط البنك بالشبكات وبناء قاعدة بيانات ومعلومات، وتطبيق نظم آلية والكترونية للتعامل مع هذه المعلومات واستخدام التقنية العالية لنظم الكمبيوتر بهدف إشباع رغبات الأفراد والوصول إلى السرعة المطلوبة في أداء معاملاتهم المصرفية بأمان، والتي تستدعي أيضا تشريعات قانونية لحمايتهم ومواجهة كل الصعوبات التي تعترضهم من قرصنة.

1–تعريف العمل المصرفي الإلكتروني: هي كافة الأنشطة والعمليات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية مثل الهاتف والحاسوب وأجهزة الصراف الآلي والإنترنت والتلفزيون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية إلكترونيا.

ومهما كانت درجة "الإلكترونية" على المستويات الجزئية، فإن عالم الوساطة المالية عرف تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف استراتيجيات المصارف في السنوات القليلة الأخيرة. وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية.

والمقصود بالصيرفة الإلكترونية إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وتعرف الصيرفة الإلكترونية على أنها "مختلف المعاملات المالية بين المؤسسات المالية، والأفراد والشركات التجارية والحكومية بطرق حديثة، مستمدة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا الابتكارات المتواصلة أدوتا لها لتحقيق ذلك"

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الصيرفة الإلكترونية تمثل تقديم خدمات مصرفية متنوعة، باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك باستخدام أدوات إلكترونية مختلفة كأجهزة الصراف الآلي والهواتف النقالة والحواسيب الشخصية وغيرها، والتي تمكن العملاء من الاستفادة منها في أي وقت ومكان وبسرعة فائقة وتكلفة أقل ودون أي عناء.

2-نشأة الصيرفة الالكترونية: ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني مع بداية الثمانينيات، حيث برز مفهوم Monétique، الذي يعني تزاوج النقد بالإلكترونيك. غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى بدايات القرن الماضي في فرنسا (بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد).

ومع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينيات حتى يشهد العالم تحولا في هذه البطاقات، حيث أصدر American express (1958) بطاقات بلاستيكية، والتي انتشرت على نطاق دولي في الستينيات. وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة من ثمانية بنوك بطاقة Bank Americard، والتي دولت لتتحول فيما بعد إلى شبكة Visa العالمية. كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء carte blue من قبل ستة بنوك فرنسية.

وفي نهاية السبعينيات، وبفضل ثورة الإلكترونيك، تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في عدد من البلدان الصناعية، حيث أصبحت البطاقة تحوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع. ومنذ 1986 شرعت اتصالات فرنسا (France telecom) في تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة، ومع بداية التسعينيات (1992) أصبحت كل البطاقات المصرفية (بطاقات دفع أو سحب) في فرنسا برغوثية، وبالتالي فهي تسمح بالتعرف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها، وهو ما يعد دعم كبير لأمن العمليات التي تجرى بها.

إن الانفجار الذي حدث في التسعينيات، بفعل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وخاصة منها ثورة الإنترنت، أدى إلى تحولات عميقة في مجال الصيرفة. فلقد ظهر في منتصف التسعينيات أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية، ليتلاحق بروز مصارف من نفس النمط، وبصورة متسارعة، في مناطق أخرى من العالم، خاصة وأن تسيير الزبون الافتراضي (client virtuel) أقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي كما بينت ذلك الدراسات المتخصصة.

ومن هنا فان تقنية المعلومات أمست مرتكزا رئيسيا لإدارة النشاط التجاري والاستثماري الدولي ومن أهم متطلبات التنافس في هذا الحقل، وتتمثل في شبكات الأعمال الإلكترونية واعتماد العناصر الأساسية من معايير الجودة الشاملة في الإدارة والإنتاج والخدمات لذلك يقتضي التعامل مع مستجدات العمل المصرفي الإلكتروني بكل

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

فعالية وانفتاح وكفاءة لأن التطورات التكنولوجية المتسارعة مسار غير منته خاصة في الفضاء الاعتباري حيث يجري الانتقال من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات، وكذلك الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية.

3-متطلبات البنية الأساسية للعمل المصرفي الإلكتروني: إن البنية التحتية اللازمة لتفعيل الصيرفة الإلكترونية تتطلب ما يلي:

أ-وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة وترتبط بالشبكة العالمية" انترنيت "وفقا لأسس معيارية مؤمنة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة وجود جهة تنسق فيما بين المصارف وتتولى تحديد وتركيز المهام التي تصبح جزءا لا يتجزأ من الشبكة وإدارتها، وهي مهام تختلف عن مهام مشغلي شبكات الاتصالات العامة (شبكة سويفت)

ب-وضع خطة متدرجة للبدء في إدخال خدمات صيرفة إلكترونية وفقا لأوليات تحددها خطة استراتيجية على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى البلاد ككل.

ج-البدء في تنفيذ الخطة يستلزم تبني مشاريع استكشافية يمكن التحول في نتائجها، حيث يتم تفاعل أطراف المجتمع ككل، وأن تصاحب هذه المشاريع خطة تدريبية تغطي الجوانب التي يحتاج إليها الكادر البشري .وتهدف هذه المشاريع تقويم الإجراءات ووضع الأنظمة التي تحكم تقديم خدمات صيرفة إلكترونية على نطاق واسع، كما أنها تقرب المفاهيم عمليا للأطراف المشتركة في تقديم الخدمات والاستفادة منها.

د-البدء في وضع النظم القياسية (المعيارية) التي تتيح الربط وتبادل البيانات بين الجهات المشتركة.

هـ-تطوير التطبيقات المصرفية في المصارف وتوحيده للاستفادة من الخبرات المتراكمة بين المصرفيين والفنيين في المصارف، ويتم هذا التوحيد على مستويات مختلفة ووفقا لخطة قادرة على تبني طرق قياسية للتطوير، والمشاركة في توحيد التدريب وأهدافه.

و-إنشاء الهيكل الإداري الذي يتولى التنسيق بين الأطراف المعينة على كل مستوى: مستوى المصرف الواحد، مستوى البنك المركزي، مستوى البلاد، على المستوى الإقليمي الذي يتيح الربط والتعاون مع البلاد ذات المصالح والأهداف المشتركة.

4-مستلزمات العمل المصرفي الإلكتروني: على المصرف الذي يسعى إلى ولوج عالم المصارف الإلكترونية أن ينطلق من استراتيجية قانونية لحماية العملاء، ما يستلزم تهيئة كادر قانوني ملم بطبيعة المخاطر المتوقعة ومستعد لمواجهتها، لذا فإن تقديم الخدمات والمعلومات عبر الإنترنيت يستلزم ما يلي:

أ-اعتماد نظام إثبات قانوني يكرس حجية مستخرجات كل من الحاسوب والبريد الإلكتروني والعقود والتواقيع الإلكترونية كأدلة مقبولة في النزاعات القضائية.

ب-تنظيم أسواق التقنيات وخدماتها على أساس معايير الجودة وحجية نظام المعلومات وأمنها وأصول السلوكيات المهنية في حقل خدمات الإنترنيت والخدمات على الخط.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ج–تجريم الأفعال التي تستهدف المعلومات والبيانات المخزنة والمعالجة والمنقول في نظم الكمبيوتر وعبر الشبكات بدءا من الدخول غير المشروع إليها مرورا بالغش في المعلومات وانتهاء بالتجسس وتدمير المعطيات.

د–توفير حماية قانونية كافية للمعلومات والبيانات الخاصة من شأنها ضبط عملية جمعها ومعالجتها وتداولها ونقلها داخليا وخارجيا.

هـ–تقنين قواعد التجارة الإلكترونية وأصول حمايتها.

و–عصرنة التشريعات التجارية على أساس مراعاة المستجدات في أنظمة الدفع النقدي ونقل الأموال بالطرق الإلكترونية وأوراق الدفع ونقل التكنولوجيا.

ز–تطوير تشريعات الخدمات الحيوية في ميدان الاتصالات في ضوء الاتفاقات والقواعد الدولية الجديدة.

ي–تطوير الأنظمة القضائية وتسهيل إجراءات التقاضي بموازاة قواعد فحص المنازعات وقواعد التحكيم الدولية.

5–التحول إلى العمل المصرفي الإلكتروني: إن الانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل الالكتروني يتطلب عدة تغييرات في البنك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي له، حيث يتخذ قرار الانتقال بعد إجراء دراسة سوقية متخصصة مع دراسة إمكانيات البنك المادية والمالية في تغطية تكاليف هذا التغيير، كذلك العوامل المؤثرة في عملية الانتقال إلى العمل المصرفي الالكتروني وما هي أهم اتجاهات التعامل مع البنوك على الانترنيت.

أ _مرحلة التخطيط: وتتضمن

– مرحلة تشخيص المشكلات الحالية :وصف الوضع الحالي وصفا دقيقا؛ تحديد المشكلات والمميزات الناتجة عن الوضع الحالي؛ تحديد مدى مساهمة التحول الإلكتروني في معالجة المشكلات وتحقيق مزايا جديدة.

– تحديد عملية التحول وأهداف التطوير :جدوى التحول إلى العمل الإلكتروني؛ عملية التحول مستوى التكنولوجيا، مجالات التطبيق، توقيت التطبيق؛ النتائج المزايا منها: السرعة الدقة التكلفة المتوقعة، الانعكاس على العائد والربحية.

– تقدير وتحديد إمكانيات التطوير :الإمكانيات المادية المطلوبة؛ القوة البشرية.

– استراتيجية التطوير :إما تدريجي أو فجائي؛ من الداخل أو من الخارج.

– إعداد خطة وبرامج التطوير: الخطة العامة؛ البرامج التفصيلية.

ب–تنظيم أنشطة التطوير: وتضم تحديد الأنشطة التطويرية؛ تجميع أوجه النشاط؛ تحديد الاختصاصات والسلطات والصلاحيات التعديل والتطوير التنظيمي المستدام.

ج–توجيه وقيادة التغيير والتطوير: الإعداد والتحضير للتنفيذ؛ التوجيه بالتغير وأهميته؛ التدريب والتأهيل؛ التحفيز والتنشيط؛ قيادة التغيير ومواجهة التحديات حاضرا ومستقبلا؛ الإشراف والرقابة والإرشاد.

د–متابعة وتقييم التطوير: حصر المشكلات الناتجة عن برامج التطوير؛ تحليل وتحديد أسباب المشكلات الناشئة؛ قياس مدى تحقق الأهداف المرسومة؛ إدخال تعديلات على الخطة تبعا للمستجدات.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

من خلال ما تقدم نجد أن هناك فرص هامة وواسعة لتقديم خدمات مصرفية ومالية جديدة، إذ أن تقديم المصارف لخدماتها بالركائز الإلكترونية يتيح للعملاء اليوم السحب من أرصدة حساباتهم المصرفية أو تحويل مبالغ معينة أو تحديث المعلومات الخاصة بالحسابات والتي تجرى عادة من خلال الأعمال المصرفية التقليدية .هذا وتأمل البنوك التقليدية في المستقبل القريب إلى تعزيز خدماتها المصرفية عبر الانترنيت مع إدخال خدمات جديدة تمكنها من تسهيل عمليات الصيرفة الإلكترونية وتجعلها أكثر ملاءمة للعملاء، ومعظم المصارف التي أسرعت للتكيف مع اقتصاد الانترنت مرت بعدة مراحل هي:

بدأت المرحلة الأولى بظهور ماكينات الصرف الآلي (ATM) وربطها بشبكة الهاتف العمومي (PSTN) هذا ما أدى إلى إجراء عمليات مصرفية من على البعد، دون تدخل بشري مصرفي مباشر، بحيث بدأت تدخل شكلا لثورة في تطوير العمل المصرفي في بداية التسعينيات وهي الآن تعتبر من الوسائل المسلم بها لتسهيل وصول الزبون للمصرف طيلة 24 ساعة يوميا، وقد استخدمت كوسيلة للتقليل من تكلفة خدمة الزبائن.

أما المرحلة الثانية فقد اعتمدت على تقديم الفورية (on line services) وهي مرحلة تتداخل مع المرحلة السابقة، وتركز على استخدام الحاسوب الشخصي كقاعدة متكاملة مع إمكانية استخلاص التقارير الآنية من خلال الترابط الشبكي المتاح.

أما المرحلة الثالثة فتتمحور حول استخدام النقود الالكترونية، وبتغلغلها تنتهي النسبة المتبقية من القيود الورقية المستخدمة، والتي لا تقل عن 20% من حجم القيود المالية المتداولة وستوفر على البنك موارد أخرى كفتح فروع للبنك واستخدام نظام مصرفي للمعالجة المصرفية الخلفية (back office)

ونتيجة لهذا التداول في المراحل الثلاث نجد أن البنوك الآن تقدم خدماتها عبر الإنترنيت بمختلف قنوات الاتصال.

6-العوامل المؤثرة في العمل المصرفي الالكتروني :أهمها ما يلي:

أ-التغير في سلوك الزبائن: ان أكثر الظواهر الخاصة بالتغيير في سلوك الزبائن تلك التي تتطلب اكتساب المعرفة في كيفية استخدام الآلة والتعامل مع الأجهزة الحديثة والبطاقات المصرفية، عند طلب كمية من النقود وإيداعها أو تحويلها، مما يعني ضرورة التوجه نحو الزبائن وتعليمهم كيفية استخدام هذه التقنيات والتعامل مع آلياتها.

ب-المنافسة: هي سمة ظاهرة في القطاع المصرفي نتيجة لمرونة التعامل فيه والسرعة في التغيير والتنويع واتخاذ المواقف أمام أية ظواهر تصدر من المصارف الأخرى.

وقد أظهرت الدراسات بأن عامل المنافسة يعتبر من أقوى العوامل التي تدفع المصارف لاستخدام الانترنيت كوسيلة اتصال تقدم من خلالها الخدمات والمنتجات المصرفية لعملائها وتحافظ عليهم وتستقطب عملاء جدد

ج-الإبداع التكنولوجي: هذه الناحية لها تأثير واضح في سوق الخدمات المصرفية، فاستخدام التكنولوجيا يساهم في توسيع الموارد وقدرة المصارف على المنافسة في هذه الصناعة المقبلة والمتفجرة للمنتجات الجديدة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

د–علاقات الزبون والجودة :المهمة الرئيسية للتسويق تكمن في جذب الزبون واستمرارية تعزيز العلاقة معه وتحصيل الرضا الكلي له عن الخدمات المصرفية، فالزبون يضع جانب جودة الخدمة في مقدمة الأمور المطلوبة، فالإيداع والسحب والتحويل كلها ترتبط بعنصر الجودة من حيث السرعة والدقة والكفاءة في العمل؛ والانترنيت يوفر له ذلك.

هـ–تعميق الولاء: تحرص المصارف دائما على توطيد وتعميق العلاقة بينها وبين العملاء لخلق نوع من الولاء للمصرف، وبما أن الانترنيت تعمل على زيادة فرص اتصال العميل بمصرفه والحصول على خدماته ومنتجاته ضمن دائرة مكان وزمان أوسع، فإن ذلك يعمل على توطيد العلاقة بينهما وخلق نوع جديد من الولاء.

ثانيا–قنوات العمل المصرفي الإلكتروني: لقد تطورت وسائل وأدوات العمل المصرفي الالكتروني بتطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وظهرت عدة قنوات للعمل المصرفي الالكتروني، نذكر منها ما يلي:

1–البطاقات البنكية: أو البطاقات البلاستيكية، وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف. وتحتل البطاقات البنكية أكثر من 35% من إجمالي وسائل الدفع الحديثة.

تعتبر البطاقات البنكية من أهم سمات العصر الرقمي الحديث حيث تحظى بالقبول العام والثقة في التداول، وإتمام المعاملات على المستوى المحلي والدولي، وقد تعددت المنظمات العالمية التي تشرف على إصدارها، وتعتمد بطاقات الدفع الإلكتروني على نظام معلومات متكامل، وتعد طريقة حديثة في طرق الدفع التي يتعامل بها الناس بصفتها تلقى قبولا دوليا. وتنقسم البطاقات البنكية الالكترونية إلى ثلاث أنواع هي:

أ–بطاقات الدفع: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.

ب–البطاقات الائتمانية: وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر. وتتميز البطاقة الائتمانية بالتالي:

*بطاقة الائتمان تقوم على وجود علاقة ثلاثية الأطراف: وهي علاقة المصدر(البنك) بحامل البطاقة، وعلاقة حامل البطاقة بالتاجر، وأخيرا علاقة التاجر بالمصدر(البنك)، إذ أن استخدام البطاقة الائتمانية لا يمكن أن يتم من غير وجود هؤلاء الأطراف الثلاثة.

*بطاقة الائتمان تمثل لحاملها الملاءة والثقة: فطالما أن بطاقة الائتمان تتمتع بالقبول على نطاق واسع محليا ودوليا ولدى المتعاملين الاقتصاديين، فإن هذا يعني أن حاملها يتمتع بملاءة وثقة في مجال المعاملات، فالبنك يمثل ائتمان للعميل أمام المحلات التجارية وأصحاب الخدمات.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

*تعتبر البطاقة الائتمانية أداة وفاء، والسبب أن حاملها يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه التاجر أو صاحب الخدمة من خلال تقديمها، دون الحاجة إلى حمل النقود، فهي وسيلة فعالة للسداد، ذلك لسهولة حملها واستخدامها، وكذا قبولها لدى أصحاب المحلات التجارية والخدمات.

*تصدر هذه البطاقة مؤسسات مالية، على خلاف وسائل الدفع التقليدية الأخرى التي تقوم الدولة بإصدارها.

*تعد البطاقة الائتمانية من أهم الوسائل التي تدّر إيرادات هائلة للبنوك: والتي تتمثل هذه في رسوم الاشتراكات وتجديد البطاقة، والعملات الخاصة باستخدامها، كذا العمولات المحصلة من التجار مقابل خدمة تحصيل الإشعارات، بالإضافة إلى الربح الحاصل من فرق العمولات والفوائد المترتبة على العملاء

ج–بطاقات الصرف الشهري: تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر) وتصدر البطاقات البنكية من طرف مجوعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها:

- فيزا Visa internationale: تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1958 عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية
- ماستر كارد Master carde internationale: هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، بطاقاتها مقبولة لدى أكثر من 9,4 مليون محل تجاري، استخدمت لتسوية معاملات بلغت أكثر من 200 مليون دولار.
- أمريكان إكسبرس American Express: هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف.
- ديتر كلوب Diter Club: من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالميا، رغم صغر عدد حملة بطاقاتها إلا أنها حققت أرباح وصلت إلى 16 مليون دولار.

2–البطاقات الذكية: تماشيا مع التطورات التكنولوجية ظهرت البطاقات الذكية Smart Cards والتي هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية.

إن هذا النوع من البطاقات الجديدة يسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية، ومن الأمثلة للبطاقات الذكية بطاقة المندكس "Mondex Card" التي تم طرحها لعملاء المصارف.

3–آلات الصرف الذاتي (ATM): تعد أكثر الوحدات الإلكترونية شيوعا واستخداما في مجال الخدمة المصرفية. وتعرف بأنها محطات طرفية إلكترونية (ELECTRONIC TERMINALS) متصلة بالحاسب الآلي يتم من خلالها تقديم الخدمات المصرفية دون توقف ودون مساعدة من المورد البشري (موظف البنك)، وهو نظام يتيح للعملاء حملة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

البطاقات التعامل مع حساباتهم البنكية في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غيرها وخلال الإجازات والعطلات على مدار 24 ساعة.

ويمكن للعميل استخدام بطاقة معينة للصرف نقدا من آلة الصراف المرتبطة بهذا النظام الذي هو كناية عن ماكينة تحفظ فيها النقود بطريقة معينة، وهي ماكينة مبرمجة بحيث تتعرف على البطاقة الخاصة بها وتسمح بإدخال مبلغ في حساب صاحب البطاقة.

ويعتمد مفهوم آلات الصرف الذاتي على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك أو آلة الصرف الذاتي، بحيث يمكن استقبال بيانات العميل كرقم التعريف الشخصي (PIN) رقم الحساب، رمز الخدمة المطلوبة، وهكذا، وذلك بمجرد قيامه بإدخال بطاقة التشغيل لتقوم الآلة بعد ذلك بإعطاء استجابات فورية تتمثل في الخدمات المصرفية المطلوب: السحب النقدي الإيداع النقدي، إيداع شيكات كشف الحساب، بيان الأرصدة، تعليمات بتحديد وديعة وقف صرف شيك...الخ

وقد بدأ استخدام هذه الآلات بالشكل المتعارف عليه سنة 1968 بأحد فروع البنك "BARCLAYS" بالمملكة البريطانية، وكانت تتيح فقط للعملاء خدمة السحب النقدي لذا سميت آنذاك بالصراف النقدي "cash dispenser" وعقب النجاح الذي صادفته تلك الآلات بدأ تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة بنك first national بمدينة أطلنطا، ثم انتشرت آلات الصرف الذاتي في مختلف أنحاء العالم، خاصة بعد دخول شركة "IBM" للحاسبات الآلية في مجال تصنيع تلك الآلات، وفي المقابل واصل منحنى نمو آلات الصرف في التصاعد بصورة حادة خاصة وأن تكلفة إنشاء فرع جديد مرتفع للغاية مقارنة باستخدام آلات الصرف الذاتي، هذا ما شجع البنوك على التوسع في استخدامها، أما بالنسبة لجانب الطلب وهم العملاء فهي تمثل لهم ملاءمة زمنية خدمة 24 /24 ساعة (وإمكانية تقديم الخدمة المصرفية خارج مبنى البنك) مما انعكس على ارتفاع في عدد التعاملات المصرفية.

وتوظف حاليا العديد من البنوك العالمية شبكة الإنترنيت في استراتيجيتها الترويجية تجاه آلات الصرف الذاتي، حيث تعرض من خلال مواقعها مواد تستهدف إقناع وحث عملائها الحاليين والمتوقعين على التعامل مع الخدمات المقدمة من خلال تلك الآلات، وتعاملهم بأنسب الأماكن التي توجد بها، ويتوصل العميل إلى أقرب أو أنسب أماكن آلات الصرف الذاتي من خلال البحث داخل الشبكة بأسلوبين هما:

* **بحث داخلي**: ويتم على مستوى البنك، حيث يقوم العميل بالدخول إلى موقع البنك الذي يتعامل معه وإدخال المكان المناسب له، لتتولى الشبكة البحث، وإظهار النتيجة ممثلة في عرض آلات الصرف الذاتي التي تقع داخل النطاق الجغرافي المطلوب.

* **بحث خارجي**: ويتم على المستوى العالمي أو القاري، ويتطلب من العميل زيارة أي موقع عالمي لآلات الصرف الذاتي، ثم اختيار البلد الذي يرغب في التعامل مع آلات الصرف الذاتي المتاحة به لتتولى الشبكة البحث وعرض النتيجة فورا.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وهناك ثلاثة أنواع من آلات الصرف الذاتي:

أ-آلات صرف بعيدة المدى (remote ATM): وتتواجد في أمكان جغرافية بعيدة عن مبنى البنك، بحيث تعكس تلك الأماكن فرص تسويقية محتملة للتوزيع المصرفي نظرا لوجود تجمعات من العملاء الحاليين والمحتملين بها مثل النوادي الرياضية، الفنادق الكبرى...الخ وهي توفر بذلك الملاءمة المكانية للخدمة المصرفية.

ب-آلات صرف داخلية (INTERNAL ATM): وتتواجد داخل صالات التعامل بمباني البنوك والعروض لامتصاص الطلب الزائد عن طاقة منافذ الصرف والإيداع بغرض تخفيف صفوف الانتظار، أي توفير الملاءمة الأدائية للخدمة المقدمة لعميل البنك.

ج-آلات صرف خارج المبنى (off-premises ATM): وتتواجد خارج مبنى البنك بغرض توفير خدمات مصرفية بعد ساعات العمل الرسمية، أي توفير الملاءمة الزمنية للخدمة.

4-البنوك المنزلية: طبق هذا النظام لأول مرة سنة 1980 بواسطة بنك (united American) بولاية تينسي الأمريكية، ولكن استخدامه على النطاق التجاري الواسع لم يتحقق إلا بعد انتشار أجهزة الحاسبات الشخصية "PC"، ويعتمد نظام البنوك المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل وإعادة تحويل البيانات ،حتى يتم ربط الحاسب الآلي للبنك بالحاسب الشخصي الموجود بمنازل العملاء من خلال وسائط الاتصال (كشبكة الخطوط الهاتفية) ويعمل هذا الحاسب الشخصي كمحطة طرفية يتم عن طريقها تقديم الخدمات المصرفية عرض أرصدة العميل بيان الشيكات المحصلة وتحت التحصيل، إرسال تعليمات للبنك كتجديد الودائع، تحويل مبلغ من حساب لآخر، طلب دفتر الشيكات... الخ، ويتم تداول البيانات بين حاسب البنك وحاسب العميل عن طريق تحويلها من شكلها الرقمي إلى إشارات يمكن نقلها إلكترونيا إلى حاسب العميل وتستخدم في ذلك المحولات والتي تقوم أيضا بالعملية العكسية.

ويتم حاليا توظيف شبكة الانترنت في تقديم خدمات البنوك المنزلية، وهي الظاهرة التي يطلق عليها البنوك المنزلية بالإنترنت .حيث يقوم العميل بالدخول أولا على موقع البنك بشبكة الإنترنت، ثم التعامل مع الخدمات المصرفية المتاحة داخل الموقع.

5-الوحدات الطرفية عند نقاط البيع (post terminals): يتشابه هذا النظام مع البنوك المنزلية في اعتماده على شبكة اتصالات الحاسبات الآلية وعمليات التحويل وإعادته .أما وجه الاختلاف بينهما فيتمثل في أن عملية الاتصال في نظام الوحدات الطرفية بين الحاسب الآلي للبنك وبين المحطة الطرفية الموجودة داخل المتاجر الكبرى والأسواق المركزية وذلك بدلا من الحاسبات الشخصية الموجودة داخل منازل العملاء وطبقا لهذا النظام يتم إدخال قيمة مشتريات العميل من خلال هذه الوحدات الطرفية لتخصم من رصيد حسابه المسجل داخل الحاسب الآلي بالبنك، ويطلق عليها عملية الخصم المدين، وفي المقابل تتم إضافة نفس القيمة لحساب المتجر بالبنك.

6-البنوك الهاتفية: أنشأت المصارف خدمة" الهاتف المصرفي "كخدمة يتم تأديتها لمدة 24 ساعة يوميا وخلال الإجازات والعطلات الرسمية أيضا، وتتيح هذه الخدمة للعملاء الاستفسار عن حساباتهم، كما تمكنهم من سحب

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل دفع فواتير التليفون والغاز والكهرباء فضلا عن تقديم جميع العمليات المصرفية".

ويمكن تعريفها على أنها: آلية اتصال عن طريق الهاتف يصل بواسطتها العميل إلى المعلومات التي يوفرها البرنامج، كخدمة الرصيد وأسعار العملات، حيث يرد عليهم نظام آليا بعد اتصال العميل برقم محدد، لكنه لا يستطيع الوصول إلى البيانات إلا بإدخال رقمه السري ليتمكن من ثم التعامل مع حسابه أو الخدمات التي يسمح له بها البرنامج.

وتتم المعاملات المصرفية عن طريق البنوك الهاتفية من خلال تحويل البيانات الرقمية المسجلة داخل الحاسب الآلي للبنك إلى إشارات تناظرية عبر شبكة الخطوط الهاتفية للرد على استفسار العميل، عن طريق صوت مبرمج كالرسائل المبرمجة التي تسمع عند الاتصال بخدمة استعلام المحمول، والتي تطلب من العميل الضغط على أرقام محددة، كل رقم مخصص لاستعلام معين.

7-بنوك الانترنيت: إن مع تزايد استخدام البنوك والأفراد لشبكة الإنترنت وتطور قدراتها أصبحت بنوك الإنترنت تعرف على" أنها قناة توزيع مصرفية قائمة بذاتها، حيث تمثل معالجة عصرية ومتطورة تلبي احتياجات قطاع سوقي متنام من العملاء، هم مستخدمي شبكة الإنترنت"

إن بنوك الانترنت تحقق تواجد مصرفي غير مقيد زمنيا ولا مكانيا، وتعتبر وسيلة ترويج متطورة يمكن من خلالها تعريف، إقناع وتذكير العملاء الحاليين والمحتملين بالبنك والخدمات المصرفية المختلفة التي يقدمها، وتمثل ملاءمة أدائية للخدمة المصرفية، كما تتيح للعملاء فرصة التسوق والاختيار الإلكتروني لما يناسبهم من خدمات مصرفية من خلال التجول بين مواقع البنوك المختلفة على الشبكة.

ثالثا-المصارف الإلكترونية:

تمثل المصارف الإلكترونية أحد مواضيع الاقتصاد الرقمي القائم على الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام الاتصال، فقد عرفت الصناعة البنكية تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى لما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة. فالمصارف الإلكترونية ليست مجرد فرع لمصرف يقدم خدمات مالية بل موقع شامل له وجود مستقل على الخط، فإذا عجز المصرف عن أداء خدمة ما يلجأ عادة إلى المواقع المرتبطة التي يتم التعاقد معها للقيام بخدمات عبر موقع المصرف نفسه.

1-تعريف البنوك الإلكترونية: هناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك المتطورة مثل: بنوك الإنترنت Banking Internet، أو البنوك الإلكترونية عن بعد Banking Remote Electronic، أو البنك المنزلي Home Banking، أو البنك على الخط Banking Online، وعلى اختلاف المصطلحات فجميعها تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته وإنجاز جميع أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الإنترنت سواء كان في المنزل أو المكتب أو في أي مكان أو وقت يرغب فيه.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

والبنوك الإلكترونية ما هي إلا: "وسيلة إلكترونية لنقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة إلى العملاء عبر الإنترنت، وهي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم وإجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى التنقل لفروع البنوك"

وقد أدى ذلك إلى استغناء معظم البنوك عن النظام الورقي مقابل استخدامها للنظام الإلكتروني للتعامل مع عملائها ومحاولة ابتكار وسائل دفع جديدة تتلاءم مع التطور التكنولوجي في مجال الأعمال الإلكترونية.

2-أصناف البنوك الإلكترونية: للبنوك الإلكترونية ثلاث صور أساسية على شبكة الإنترنت من خلالها يتمكن العميل من الوصول إلى حساباته وإجراء مختلف معاملاته المصرفية دون لجوئه لمقر البنك، وتتمثل في:

أ-الموقع المعلوماتي Informational: من خلال هذا الموقع يقدم البنك معلومات حول خدماته المصرفية ومنتجاته وكذا برامجه الخاصة به

ب-الموقع التفاعلي أو الاتصالي Communicative: يتيح هذا الموقع عملية التبادل الاتصالي بين البنك والعملاء مثل البريد الإلكتروني، تعبئة طلبات أو نماذج على الخط، وتعديل معلومات القيود والحسابات، الاستفسارات.

ج-الموقع التبادلي Transactional: يمكن القول إن البنك يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث يستطيع العميل الوصول لحساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

3-خدمات البنوك الإلكترونية: تستخدم البنوك الإلكترونية البريد الإلكتروني وبروتكول التبادل الإلكتروني للبيانات EDI و (www)، والمشاركة في المعلومات وإرسال الرسائل الفورية في العمليات المصرفية المختلفة من أجل تقديم خدمات مصرفية حديثة من حيث السرعة والسهولة وهذا ما يجعلها تستقطب عدد أكبر من العملاء وبالتالي تحل محل البنوك التقليدية، ومن بين الخدمات التي تقدمها هذه البنوك ما يلي:

- **أ-** توفير المعلومات الفورية للمتعاملين عن طريق قاعدة بيانات دعم المتعاملين؛
- **ب-** بيع الخدمات المصرفية فوريا يحل محل الخدمات التقليدية بنسبة 60% بالبنك؛
- **ت-** توفير مجتمع معلومات يحقق الشفافية والمعرفة ويقضي على الغش والسرقة؛
- **ث-** توفير معلومات للمستثمرين وللمقترضين والمودعين لتحسين القرارات وترشيدها؛
- **ج-** سهولة تبادل المعرفة المصرفية بين البنوك المحلية والدولية.

3-مزايا وعيوب البنوك الإلكترونية: إن ظهور المصارف الإلكترونية كان استجابة لمتطلبات البيئة الجديدة، وفي ظل الاقتصاد الرقمي، واشتداد المنافسة بين المصارف، غير أنه طرح عدة مخاطر مختلفة ومتنوعة مما فرض عدة تحديات للمصارف الإلكترونية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أ–مزايا البنوك الإلكترونية: تنفرد البنوك الإلكترونية في تقديم خدمات متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية تلبية لاحتياجات العميل المصرفي وهو ما يحقق للبنك مزايا عديدة عن غيره من البنوك المنافسة، وفيما يلي توضيح لمجالات تميز البنوك الإلكترونية.

* **إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:** تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها

* **تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة:** تقدم البنوك الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، وإلى جانبها خدمات أكثر تطورا عبر الانترنت تميزها عن الأداء التقليدي مثل:

– شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية.
– إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.
– تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا.
– كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم وسندات) للعملاء.
– طريقة تحويل الأموال بيم حسابات العملاء المختلفة.

* **خفض التكاليف:** من أهم ما يميز البنوك الالكترونية أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك العادية، ومن ثم فإن تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي من عوامل جذب العميل، ففي دراسة تقديرية خاصة بتكلفة الخدمات المقدمة عبر قنوات مختلفة تبين أن تكلفة تقديم خدمة عبر فرع البنك تصل إلى 295 وحدة، في حين تقل عنها فيما لو قدمت من خلال شبكة الانترنت بتكلفة 4 وحدات، وتصل إلى تكلفة واحدة من خلال الصرفات الآلية.

* **زيادة كفاءة البنوك الالكترونية:** مع اتساع شبكة الانترنت وسرعة إنجاز الأعمال عن البنوك التقليدية أضحى سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الانترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية مما لو انتقل العميل إلى مقر البنك شخصيا وقابل أحد موظفيه الذين عادة ما يكونون منشغلون عنه.

* **خدمات البطاقات:** توفر البنوك الالكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، ومن هذه البطاقات بطاقة سوني التي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 18 مليون من أكبر الأماكن، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص، خدمة مراكز الأعمال، الإعفاء من رسوم وعمولات الخدمات البنكية، بالإضافة إلى كثير من الخدمات الخاصة الأخرى

– تحسين العلاقة بين المصرف والمتعاملين، حيث تكفل سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وانخفاض كلفتها تحقيق رضا العملاء وزيادة وتطوير ثقتهم في التعامل المصرفي؛

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

– إعادة هندسة النظم المصرفية بما يوفر الدقة وتخفيض التكاليف؛

– تطوير أساليب الرقابة على العمل المصرفي، ومراجعة عمليات معالجة البيانات لكافة مكونات نظام المعلومات الإلكتروني، العاملين والأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات؛

– تحسين المركز التنافسي للمصرف، وتوفير أمن المعلومات وسريتها للأطراف المختلفة

– تحقيق عنصر السرعة في الإنجاز وتحسين التدفق النقدي، وموثوقية تلك التدفقات وسرعة تداول النقد في بيئة أساسها السرعة والدقة؛

– استخدام نظم متطورة في مجالات عمل المصرف وتقليل الأعمال الورقية، ويتمثل ذلك في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية؛

وعموما فان المصارف الإلكترونية ما هي إلا عملية نقل الخدمات والأعمال المصرفية التقليدية من أرض الواقع إلى البيئة الافتراضية في الإنترنت والحواسيب والشبكات الإلكترونية، وبالتأكيد فإن المصارف الإلكترونية لا تعني أن يتحول المصرف إلى حالة مطلقة من الأعمال الإلكترونية ويغلق أبوابه أمام العمل الإداري والمصرفي الحقيقي، ولكن الأمر يتعلق بتحويل الخدمات والعمليات المصرفية التي يجد أنها تمكنه من الاستفادة من "وفرات العمل الإلكتروني"، والانتقال نحو الأداء الأفضل والمتميز.

ب–عيوب ومخاطر البنوك الالكترونية: رغم كل المزايا المذكورة سابقا، إلا أن للمصارف الإلكترونية بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصال مخاطر شأنها في ذلك أي تكنولوجيا جديدة لابد أن يكون لها مخاطر تعتبر بمثابة العيوب والتحديات التي تعيقها، ويمكن إيجازها كالتالي:

–اتساع الهوة بين المصرف والعميل، مما يترتب عليه من عمليات اقتراض بدون ضمانات كافية.

–تعّرض المصارف لعمليات النصب والاحتيال، حيث أن الخدمة المصرفية عبر الإنترنت يكون من الصعب مراقبتها بصورة دقيقة؛

–وهناك خطر كبير يهدد المصارف الإلكترونية، ويمكن أن يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل ويتعلق بحجم السيولة في الاقتصاد، من حيث أن المصارف الإلكترونية تمكن العميل من تحويل أمواله وبأي مبالغ يريد وذلك بضغطه على الحاسوب أو الهاتف خارج حدود دولته إلى دولة أخرى، أو العكس وفي هذه الحالة يجعل دولته عرضة للتأثير بأزمات السيولة بالزيادة أو النقصان.

ج–مخاطر البنوك الالكترونية: في ممارسة المصارف لأعمالها الالكترونية تواجه مخاطر يترتب عنها خسائر مالية، ومن هذه المخاطر يمكن تصنيفها ضمن مجموعات مختلفة تتمثل فيما يلي:

– المخاطر التقنية: تحدث هذه المخاطر من احتمال الخسارة الناتجة عن خلل في شمولية النظام أو من أخطاء العملاء، أو من برنامج إلكتروني غير ملائم للصيرفة والأموال الالكترونية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

– **مخاطر الاحتيال**: وتتمثل في تقليد برامج الحواسب الالكترونية أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الالكترونية، أو تعديل بعض المعلومات بخصوص الأموال الالكترونية.

– **مخاطر ناتجة عن سوء عمل النظام الالكتروني**: قد ينشأ الخطر من سوء استخدام هذا النظام، أو سوء مراقبة البرامج في حد ذاتها.

– **مخاطر قانونية**: تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها، أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة، وتبرز أهم التحديات القانونية متمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقدات الإلكترونية، حجيتها في الإثبات، أمن المعلومات، وسائل الدفع، التحديات الضريبية، إثبات الشخصية، التواقيع الإلكترونية، أنظمة الدفع النقدي، المال الرقمي أو الإلكتروني، سرية المعلومات، أمن المعلومات من مخاطر إجرام التقنية العالية، خصوصية العميل، المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر، حجية المراسلات الإلكترونية، التعاقدات المصرفية الإلكترونية، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات البنك أو المستخدمة من موقع البنك أو المرتبطة بها علاقات وتعاقدات البنك مع الجهات المزودة للتقنية أو الموردة لخدماتها أو مع المواقع الحليفة مشاريع الاندماج والمشاركة والتعاون المعلوماتية.

– **مخاطر فجائية**: مثل هذه المخاطر تؤدي إلى مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية، حيث أن فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية أوفي سوق الأوراق المالية بشكل عام في تنفيذ التزاماتهم –الدفع والتسديد– يؤدي غالبا إلى توتر قدرة مشارك أو مشاركين آخرين للقيام بدورهم في تنفيذ التزاماتهم في موعدها وهذا ما يؤدي إلى توتر العلاقات وزعزعت الاستقرار المالي في السوق.

– **مخاطر تكنولوجية**: ترتبط المخاطر بالتغيرات التكنولوجية السريعة، وإن عدم إلمام موظفي البنوك بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى القصور في أداء العمليات الالكترونية بشكل صحيح.

4– مقارنة بين البنوك الالكترونية والبنوك التقليدية: يتيح الانترنت المصرفي للعملاء فرصة للتسوق الجيد وبتكاليف منخفضة، بالإضافة إلى سهولة الاتصال بالمعلومات المصرفية، ومن هذا المنطلق لأهمية البنوك الالكترونية نوضح فيما يلي مقارنة بين العمل المصرفي الالكتروني والتقليدي من ناحية التكاليف في توزيع المنتجات المصرفية.

الجدول رقم (1): فرق التكلفة بين القنوات التقليدية والانترنت في تقديم بعض الخدمات

البيان	دفع الفواتير	توزيع البرمجيات	المعاملات البنكية	تذكرة الطيران
القنوات التقليدية	3,32 -2,22	15,00	1,08	9,10
عبر الانترنت	1,10 -0,65	0,10 -0,20	0,13	1,18
نسبة التوفير	%71-%67	%99 -%97	%89	%87

من تحليل الجدول يتضح أن فرق التكلفة في دفع الفواتير عبر الانترنت تصل إلى نسبة70%، و98% في توزيع البرمجيات، أما بالنسبة للمعاملات البنكية فرق التكلفة يمثل نسبة توفير 89%، في حين فرق التكلفة لتذكرة الطيران تصل إلى 87% كنسبة توفير لفرق التكلفة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وهو ما يستدل بوضوح أن تكلفة العمل المصرفي على الانترنت منخفضة بنسبة كبيرة مقارنة بالقنوات التقليدية الحديثة، ولأكثر توضيح ندرج الجدول التالي الذي يوضح أهمية التكنولوجيا والصيرفة الالكترونية في تحسين الخدمات المصرفية.

5-أهمية وعوامل نجاح البنوك الإلكترونية:

أ-الأهمية العلمية والاقتصادية للصيرفة الإلكترونية: إن قيام البنوك بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الانترنت يحقق فوائد كثيرة من أهمها:

- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك يجعل تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يتطلبه من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية، إضافة إلى أن تسويق البنك لخدماته من موقعه على الانترنت يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية.
- إن توجه البنوك العالمية نحو شبكة الانترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك لاختيار الأنسب، وبذلك تكون الانترنت عامل منافسة قوي في جذب العملاء.
- يساهم الانترنت في التعريف بالبنوك والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة.
- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تسيير التعامل بين المصارف، وبناء علاقات مباشرة، وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق المصرفية.
- استخدام الانترنت يساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التي يكون لها انعكاس على أعمال البنوك.

ب-عوامل نجاح الصيرفة الالكترونية: إن إقامة نظام للصيرفة الالكترونية يقتضي الالتزام بجملة من العوامل والتي هي بمثابة قواعد للعمل الالكتروني والتي تتمثل فيما يلي:

- وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة، وترتبط بالأنترنت وفقا للأسس القياسية مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة.
- وضع خطط للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الالكترونية، بداية من وضع استراتيجية على مستوى البنك المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية.
- وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل.
- إعداد خطة لتدريب الموارد البشرية والعمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المحور الثاني: المصارف الشاملة

أولا: ماهية وخصائص المصارف الشاملة:

1-تعريف البنوك الشاملة وأهم خصائصها: تتعدد تعريفات البنوك الشاملة، حيث يعرفها البعض بأنها تلك التي تؤدي الوظائف التقليدية للبنوك وكذلك الوظائف غير التقليدية مثل تلك التي تتعلق بالاستثمار، أي البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، بينما يعرفها البعض الآخر بأنها المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال الوساطة وإيجاد الائتمان والتي تلعب دور المنظم في تأسيس المشروعات وإدارتها. وبصفة عامة يمكن القول إنها البنوك التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول، بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولعل من أهم سمات هذه البنوك والتي تميزها عن غيرها:

- الشمول مقابل التخصص المحدود.
- التنوع مقابل التقيد.
- الديناميكية مقابل الإستاتيكية.
- الابتكار مقابل التقليد.
- التكامل والتواصل مقابل الانحسار.

2-تطور دور البنوك: لعبت البنوك وما زالت تلعب دورا هاما في التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما أن هذا الدور تبلور وتطور بدوره متأثرا بهذا التطور. ولقد تعددت الكتابات التي تشرح وتفسر دور البنوك في التنمية الاقتصادية خاصة من منظور التمويل المصرفي. كما تتعدد وتتباين تجارب الدول في هذا المجال فلدينا التجربة الإنجليزية، الأمريكية، اليابانية، والألمانية وأيا كان الأمر يمكن القول أن دور البنوك هو محصلة:

أ-التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الاقتصادات المختلفة وطبيعة ومدى عمق المرحلة التنموية التي تمر بها

ب-تطور السياسات والتشريعات والقواعد التنظيمية الوطنية والدولية التي تؤثر على دور البنوك.

ج-التطورات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في مرحلة ما.

د-مدى إدراك أهمية الوظائف التي تضطلع بها البنوك في أي اقتصاد.

هـ-كما يمكن القول أن الفكر والنظريات المفسرة لأداء البنوك ودورها كان لها بعض الصدى.

ثانيا-دوافع وأساليب التحول إلى المصارف الشاملة:

1-دوافع التحول الى البنوك الشاملة: تشهد البنوك تحولات عميقة في وظائفها في السنوات العشرين الأخيرة بصفة عامة وكذلك منذ منتصف التسعينات بصفة خاصة. وهذه التحولات تصب في الاتجاه في التحول نحو البنوك الشاملة وتعدد وتنوع وازدياد كثافة الوظائف التي تؤديها. ومن بين أهم هذه الدوافع:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1-دوافع ذاتية: فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها، خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات واتخاذ القرارات والسياسيات اللازمة لتتواكب معها.

ومن ثم فالبنك غير القادر على هذا التفاعل يزول ويموت لأنه لن يستطيع إقامة علاقات وروابط مع القطاع العائلي أو قطاع الأعمال ومن ثم تنقطع عنه أوردة الحياة. كما أن الأفراد والجهاز الإداري العامل لدى البنك لديه الدافع لأحداث هذا التطور مدفوعين بالرغبة في الاستمرار في الوظائف والترقية والحصول على دخول مرتفعة وهكذا، ومن أبرز مظاهر التطور ابتكار وسائل ومنتجات مصرفية جديدة عديدة، مثل: المشتقات، خيارات المستقبل، العقود الآجلة...الخ.

2-التطور والتحولات في الاقتصادات المحلية وخلقها لمجالات يجب أن تتدخل البنوك وتلعب دورا محوريا فيها مثل الخوصصة، إذ أقبلت معظم دول العالم على تبني برامج الخصخصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب أن تساعد البنوك في تنفيذ مثل هذه البرامج. كما أن إفساح المجال لقوى السوق قد يدفع لإنشاء شركات خاصة وهذه بدورها تحتاج إلى التمويل والنصيحة ودراسة الجدوى، والاشتراك في الإدارة والرقابة والتسويق وهكذا، والبنوك بما لديها من كفاءات تستطيع أن تسهم بفعالية في هذا المجال. ويساير هذا التطور ظهور ما يعرف بالأسواق المالية الناشئة في الكثير من الدول النامية والبنوك عليها مسؤولية كبيرة في تنشيط وتفعيل هذه السوق من خلال التعامل في أدواتها، ابتكار منتجات جديدة للتعامل فيها، تشجيع عملائها وترغيبهم وتيسير تعاملهم وتقديم المشورة والخبرة لكي يستطيعوا التعامل فيها وهكذا.

3-الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك، وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.

4-المنافسة: تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها في داخل الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصادات المختلفة. ومن هنا ظهرت مقولة إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا. ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض وتنويع النشاط وكذلك سلوك المصارف ذاتها وأصبحت هي التي تذهب إلى العميل وليس العكس. بل أن هذه المنافسة دفعت بعض البنوك إلى التخلص عن قواعد الحرص والحيطة التي يمليها العمل المصرفي السليم في الأقراص الداخلي والإقراض الدولي كذلك.

5- كما توجد المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات غير المالية صناعية كانت أو تجارية، إذ تشهد السوق المالية الآن دخول العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين والسمسرة مجال تقديم التمويل والخدمات التي اعتادت المصارف تقديمها مما أدى إلى تآكل أرباح هذه الأخيرة، ومن ثم كان عليها أن تبحث عن استراتيجية أخرى تستطيع من خلالها التعويض، فعلى سبيل المثال، تشير أحدث الإحصائيات في الولايات

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المتحدة أن الشركات الكبيرة صناعة السيارات، وشركات تجارة الاستهلاك الكبيرة مثل Sears وشركات صناعة الكهربائيات والإلكترونيات مثل General Electric, IBM وغيرها يقدمون.

- التمويل المباشر بما قيمته 1.2 تريليون دولار أي حوالي 3/1 أوراق الدين الكلية.
- 25% من القروض التجارية التي بلغت 550 مليار دولار.
- 5/2 القروض الاستهلاكية التي بلغت 606 مليار دولار.

ومما يرتبط بذلك اكتشاف البنوك أن مركزها يتعرض لمخاطر شديدة لتركيزها على منح الائتمان في الداخل والخارج، خاصة أنه توقفت دول نامية عديدة عن سداد ديونها ووقوف الكثير من هذه البنوك على حافة الانهيار لولا تدخل الحكومة الأمريكية، البنك الاحتياطي الفيدرالي وكذلك صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، وأدت هذه المشكلة إلى دفع البنوك لتنويع أنشطتها وتملك أصول حقيقية ومعنوية لكي تعوض الأرباح في مجال ما الخسائر في مكان آخر وهكذا. كما أن البنوك أضحت تقوم بدور هام فيما يعرف بمقاصة الديون أي استبدال أصول حقيقية في البلدان المدنية بديونها على أساس أسعارها في السوق الثانوية.

6–التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات وهو ما أسفر عما يعرف بتكنولوجيا المعلومات. وأدى هذا التطور الى تهيئة المناخ لظهور البنوك السابق الإشارة إليها، سرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات، ومن ثم قللت كثيرا فجوة المعلومات التي كانت تحجب البنوك عن الدخول في الكثير من المشروعات، كما أن هذا التطور أدى إلى سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة.

7– تزايد صيحات دعاة إصلاح النظام المصرفي إلى التخفيف من حدة القيود التشريعية التي تثقل البنوك بالقيود على أن تحل محلها قيود اقتصادية مصرفية فنية غير تحكمية تتعلق أساسا بالكفاءات والفاعلية في الأداء مثل: توزيع نسب السيولة والائتمان بين مختلف القطاعات حسب درجة المخاطرة، وكذلك مدى كفاية رأس المال وما أشبه، ولعل هذا ما اتجه إليه المشرعون في الكثير من الدول وكذلك لجنة "بازل" بسويسرا حيث رفعت نسبة رأس المال / الأصول إلى 8% بعد أن شهدت تدهورا كبيرا في الثمانينات وبداية التسعينات مما أدى إلى تزايد معدل انكشاف هذه البنوك.

8–تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة. ويؤدي ذلك إلى تكوين كيانات مالية ضخمة تستطيع أن تنتشر فروعها في كل مكان وأن تحصل على الأجهزة العلمية والإلكترونية المتطورة والموارد المالية الوفيرة وكذلك قاعدة عريضة من العملاء وكوادر إدارية وبشرية ماهرة تستطيع أن تحسن توظيفها جميعها في تنويع أنشطتها ومصادر تمويلها وتمد أذرعها الطويلة القوية إلى مجالات لم تكن قد اعتادت ولوجها في الزراعة، الصناعة والخدمات.

9–التحرير الاقتصادي العالمي وتحرير الخدمات المالية: يؤدي التحرير الاقتصادي في إطار اتفاقات أورجواي إلى خلق العديد من العوامل الضاغطة لكي تنوع البنوك أنشطتها، إذ من أهم هذه العوامل: توسيع السوق الإنتاجية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

والتجارية والخدمية، تنوع الأنشطة وظهور أنشطة جديدة، تعزيز وتقوية الكيانات الاقتصادية القائمة وخلق كيانات لم تكن موجودة، تخفف القيود وتقوية المنافسة، خلق وإتاحة فرص للاستثمار الأجنبي ... الخ، كل هذا وغيره يؤدي – بالإضافة إلى العوامل الأخرى – إلى خلق الدافع للبنوك أن تنوع أنشطتها وان تمدها خارج الأطر الضيقة التي ظلت حبيستها لفترة زمنية ليست قصيرة.

10–تصاعد الوزن النسبي لما يعرف بالاقتصاد الرمزي وما يصاحبه من تعاظم تحركات رؤوس الأموال غير المرتبطة بتحركات السلع والخدمات. إذ تشير التقديرات إلى أن حجم هذه التحركات يبلغ 150 مليار دولار يوميا أي حوالي 35 تريليون دولار في العام. ومن المتوقع أن يزداد هذا الحجم مع تصاعد أهمية قطاع الخدمات المالية، ظهور البورصات انتشارها في الكثير من الدول النامية مواكبة إفساح المجال لقوى السوق وطنيا ودوليا، ويدعم ذلك ويعززه التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل التحويلات المالية التي تزداد أمنا مع مرور الوقت مثل نظام SWIFT.

2–أساليب التحول الى بنوك الشاملة:

أ–تحول بنك قائم تجاري أو استثماري أو متخصص إلى بنك شامل، وهذا الأسلوب يعد الأسرع والأوفر حظا في النجاح نظرا لتراكم الخبرات الإدارية والفنية والتنظيمية لديه، ومن ثم يستطيع تحقيق الغرض المنشود، إلا أنه يمكن القول على ضوء المقومات التي يحتاجها البنك الشامل – السالف التنويه عنها – يجب أن تتم هذه العملية على نحو مدروس ومحسوب بكل دقة وعلى مراحل متدرجة. بحيث يتم استيعاب كل مرحلة قبل الانتقال إلى التي تليها وهكذا. كما أنه من المعروف أن العمل المصرفي يستند إلى الثقة من جانب المودعين وكذلك العملاء ويجب من ثم الحفاظ عليها، لذا فإن البرامج الزمنية التنفيذية المربوطة بالإنجاز المرحلي تعد هامة في هذا الخصوص.

ب–وقد يتم التحول داخليا من خلال تغيير الهياكل التنظيمية للبنك وتطوير لوائحه الداخلية وفي الصلاحيات والمسؤوليات والسلطات التي يتمتع الرجال العاملون في البنك بها في مختلف مواقعهم.

ج–وقد يتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني من مشاكل تجعلها توشك على التوقف عن العمل وتتحمل خسارة كبيرة وتحويلها إلى بنوك شاملة على النحو السابق. وهذا الأسلوب يوفر في الواقع الكثير من الوقت والجهد اللازم لاختبار الموقع والمكان والعناصر البشرية الماهرة المدربة.

وأيا كانت الطريقة أو الأسلوب ومع أخذ الدوافع لنشأة وخلق هذه البنوك يكاد يكون هناك إجماع من الخبراء المتمرسين في هذا الوسط أن البنوك الشاملة ضرورة ملحة، دعمتها الرغبة وساندتها قدرة تكنولوجية متطورة وتستطيع البنوك أن تكون على مستوى الحديث من خلال اضطلاعها بوظائف نقدية، مالية وتنموية لازمة لدفع التنمية في غضون التحولات الاقتصادية المحلية والدولية.

ثالثا–مجالات نشاط المصارف الشاملة: إن نشاط البنوك الشاملة متنوع، ويمكن إيجازها في المحاور الآتية:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1–محاور التمويل: حيث تقوم البنوك الشاملة بالعديد من الأنشطة في مجال تنويع مصادر تنويع مصادر التمويل لعل أهمها:

أ–إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول: وهي عبارة عن شهادات لحاملها يمكن شراؤها وبيعها في أسواق النقد، في أي وقت دون الرجوع للبنك الذي أصدرها، وهذه الشهادات تعتبر بمثابة ودائع آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل يمكن استخدامها في زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك.

ب–الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي: لجأت البنوك الشاملة للاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي لتدعيم الطاقة المالية وتقوية المركز المالي، وعمليات الاقتراض الخارجي تتم في شكل إصدار سندات تطرح في أسواق رأس المال أو بالاقتراض من شركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية. إن هذا الإجراء يحمل ميزتان هما: –زيادة القدرة على الإقراض وزيادة عمليات التوظيف ومن زيادة الأرباح وتأمين السيولة وإعطاء قدر أكبر من الأمان للمودعين.

ج– اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركات القابضة المصرفية : فقد قامت بعض البنوك الشاملة في هذا المجال بإعادة تنظيم نفسها لكي تتخذ شكل الشركات القابضة Holding، ومن أجل البحث عن اتجاه جديد لتنوع مصادر التمويل وتعبئة المدخرات ، لأن البنك عندما يتخذ شكل الشركة القابضة يستطيع أن يضم إلى جانبه العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية التي تمكنه من تدعيم وزيادة موارده المالية ، خاصة في الأوقات التي توفي فيها الودائع حيث يمكن في هذه الحالة أن تقوم أحد الشركات الشقيقة بالاقتراض من السوق وتحديد إقراض المتحصلات إلى البنك وهكذا.

د–إصدار أوراق مالية قابلة للتداول: يقصد بها تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول. حيث يمكن الإقبال على شراء هذه النوعية من الأوراق المالية المخلقة (المشتقة)، وذلك بالاستناد إلى الأصول القائمة. ومن الأمثلة التي توضح ذلك قروض الإسكان.

2–الاستخدامات البنكية: حيث يهتم بتنويع مجالات الاستخدامات المصرفية من عدة جوانب لعل أهمها:

أ–التنويع في محفظة الأوراق المالية: بحيث تختلف تواريخ استحقاقها وطبيعة أنشطة الشركات والمؤسسات المصدر لها، مع تعددها وتباعدها جغرافيا، وانخفاض درجة ارتباطها ببعض البعض، بحيث تحقق أكبر درجة من التنويع الذي يجعل المخاطرة عند أقل درجة ممكنة سومن ثم تزايد احتمالات تعظيم الربحية.

ب–تنويع القروض الممنوحة: بحيث تقدم القروض لكل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية وحتى الخدمية الأخرى إلى جانب الأنشطة العقارية والقروض الاستهلاكية للقطاع العائلي إلى جانب قروض لتمويل التجارة الدولية.

ج–الإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها: حيث استطاعت البنوك الشاملة اقتحام مجالات الاستثمار التالية:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

-أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية التي تضمن ثلاثة وظائف أساسية: هي الإسناد التي تعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحميل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة الأسهم للشركات المصدرة.

-الوظيفية التأمينية في مجال أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية والتي تعني التسويق، وتتضمن قيام البنك بتسويق الوراق المالية لصالح الشركة المصدرة مستخدما في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين ويتقاضى البنك مقابل ذلك عمولة.

-تقديم الاستشارات حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية وتشكيلة الأوراق المالية المرغوبة مع عقد المقارنات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

د-تمويل عملية الخوصصة وتوسيع قاعدة الملكية: من منطلق تقديم القروض طويلة الأجل للمساهمين، تقدم هذه البنوك قروض بأسعار فائدة منخفضة تسهم إلى حد بعيد في نجاح الخوصصة وعملية توسيع قاعدة الملكية. منها رسملة القروض، أو استبدال القروض بحصص في رأس المال بعد الفشل في سداد التزامات الشركة أو المؤسسة المعينة، وتأكد البنك أن أسباب تعثر تلك الشركة يرجع لسوء الإدارة، وأن ملكيته لجزء من رأس المال سيعطيه الحق في المشاركة في إدارة هذه الشركة.

هـ-دخول مجالات غير بنكية: حيث تتجه استراتيجية التنويع إلى مجالات أخرى اقتصادية إنتاجية أكثر ربحية دون إضافة مخاطر نقص السيولة وهذه المجالات تنقسم إلى:

***التأجير التمويلي** (Leasing): حيث يتم إبرام اتفاق بين البنك والشركة ينص على بيع أصل من أصول الشركة إلى البنك، على أن يقوم البنك بإعادة تأجيره مرة أخرى للانتفاع به، وبالطبع ستكون متحصلات الإيجار مضافا إليها القيمة المتبقية من الأصل كافية لتغطية تكاليف الشراء بالإضافة إلى عائد مناسب، والتأجير التمويلي في هذه الحالة يعتبر قرض مضمون نظرا لأن المستأجر يسدد القيمة الإيجارية الدورية ويقوم بتسليم الأصول للبنك سفي نهاية فترة العقد ،وفي حالة عدم قدرة المستأجر على سداد قيمة الإيجار يكون للبنك الحق في استرداد الأصل وهو لا يختلف كثيرا في ذلك عن أي قرض مضمون بشراء الأصل، حيث يكون أيضا من حق البنك المؤجر استرداد الأصل المؤجر في حالة وجود مخاطر الإفلاس لدى العميل أو الشركة المستأجرة.

***الاتجار بالعملة:** وهي أنشطة تركز عليها البنوك الكبيرة، من خلال الاتجار بالعملة التي في حوزتها في الأسواق الحاضرة بغرض إتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينة مقابل العمولات التي تحصل عليها البنوك في هذه الحالة دون أن تتعرض ا لمخاطر على الإطلاق، وتتضمن أيضا إمكانية استفادة البنك من الاستخدامات المطلوبة لبعض الوقت قبل حلول موعد إتمام التحويل، وهنا سيكون التعامل في الأسواق الحاضرة بهذه الصورة سيكون أفضل من التعامل في الأسواق الآجلة والعقود المستقبلية وأسواق الاختيار.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

*إصدار الأوراق المالية: تتولى البنوك الشاملة إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال، حيث يستطيع البنك أن يمارسها دون تكوين هذه الشركة القابضة المصرفية نظرا لوجود قيود قانونية، أو رغبة من البنك في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها أو اعتماد على أن هناك من الأنشطة المتخصصة التي يفضل أن تؤدي عن طريق شركات ذات خبرة متخصصة ومن أهم هذه الأنشطة:

-نشاط التأمين: على الحياة بالنسبة للعملاء، التأمين على الممتلكات التي تم الاقتراض من اجل شرائها كالمنازل والسيارات.

-إنشاء صناديق الاستثمار، التي استحوذت على جزء ليس بالقليل من المدخرات العائلية بالإضافة إلى مدخرات بعض المستثمرين الذين تتوفر لديهم موارد مالية. ويحجمون عن شراء الأوراق المالية نظرا لعدم توافر الحجز والمعرفة أو الوقت لديهم.

*إدارة لصالح العملاء: ومن خلال ذلك تقوم بعض البنوك الشاملة بتكوين صناديق تقوم باستثمار ودائع العملاء، ويديرها البنك لصالحهم مقابل أتعاب محددة يحصل عليها، أما الأرباح والخسائر فهي من نصيب العملاء وحدهم، ويدخل مع ذلك تولي البنوك الشاملة إدارة محافظ الأوراق المالية لصالح العملاء بحيث تقوم تلك البنوك ببيع وشراء الأوراق المالية بناءا على أوامر العميل، بالإضافة إلى تحصيل الأرباح والفوائد المحصلة عن تلك الاستثمارات، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية في إدارة محفظة الأوراق المالية للعملاء، فالأرباح والخسائر من نصيب العملاء وحدهم والبنك على عمولة البيع والشراء، بالإضافة إلى أتعاب إدارة محفظة الأوراق نفسها.

و-الانضمام إلى شركات قابضة أخرى: ممارسة بعض الأنشطة غير المصرفية من خلال شركات شقيقة تضمها شركة قابضة، ويكون لهذه الأنشطة شخصية معنوية مستقلة هي الشركة القابضة المصرفية لتصبح البنوك الشاملة في هذه الحالة شركة قابضة تتبعها بنوك أخرى أو شركات تمارس أنشطة غير مصرفية، وفي ضوء ذلك: ممارسة نشاط التأجير التمويلي من خلال شركات تابعة للشركة القابضة المصرفية، وقد تم إيضاح هذا النشاط قبل ذلك.

ز-ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية: تنطوي أنماط هذه النشاطات من خلال الفروع:

- تقديم الأنشطة في المحلات الكبرى والأسواق التي أثبتت الدراسات أنها أكثر ربحية حيث تحقق نقطة التعادل بعد فترة قصيرة تتراوح بين 6 و9 أشهر من تاريخ الافتتاح.
- إنشاء الفروع المصرفية التي تتخذ شكل مخازن الأقسام والبوتيك، فالأولى تقدم خدماتها على مدار أربع وعشرين ساعة، وكل أيام العمل بلا انقطاع.
- إنشاء الفروع كاملة الآلية وشبه الآلية، بحيث تسعى هذه الفروع لتحديد مزيج الخدمات التي يحتاج العملاء لتحويلها من العمليات التقليدية إلى العمليات الآلية بالكامل أو شبه الكامل.

رابعا-إيجابيات وسلبيات المصارف الشاملة:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1-تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، التسويق، ... الخ، والواقع أن هذه ايجابية تثمن عاليا لافتقار الدول النامية بالذات إلى وجود المنظم أو رجل الأعمال القادر على اتخاذ القرار المدروس وتحمل المخاطر، فالبنوك تسهم بلا شك في تذليل هذه المعضلة.

2-البنوك الشاملة تسهم في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة الرشادة أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي وتحسن استغلاله.

3-البنوك الشاملة تسهم – على مستوى البنوك – في تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك وموارده ومن ثم تجنبه التعرض للانكشاف بتركيز أنشطته في مجال واحد كالائتمان، فتوزيع الموارد بين استخدامات لها مردود اقتصادي يدفع نحو النمو والازدهار من ناحية ثالثة، تستطيع أن تقلل معدل المخاطرة وتزيد معدلات الربحية من مصادر حقيقية تعكس الأداء الاقتصادي، هذا فضلا عن أنها تخلق البيئة الاقتصادية المواتية حيث تعمل البنوك بفاعلية وكفاءة كبيرين.

4-تسهم البنوك الشاملة في أحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدخول في اتفاقات تحرير الخدمات المالية والتي تتطلب تحديث المؤسسات المالية استحداث مؤسسات متخصصة تتفق ومتطلبات العصر، ابتكار منتجات جديدة، توريق الديون، إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة... الخ.

5-البنوك الشاملة تستطيع من خلال دخولها نشاط التأجير التمويلي أن تسهم في خلق طبقة من رجال الأعمال والمنظمين الذين يحتاجون إلى الآلات والمعدات ولكن لا يتوافر لهم التمويل، كما تشجع الكثيرين منهم على تحديث وتطوير مشروعاتهم وتمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة مما يدفع نحو زيادة القدرات التنافسية.

6-البنوك الشاملة تسهم في تنشيط بورصة الأوراق المالية وهذه في حد ذاتها تعد رافدا لا ينضب لتوفير التمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية اللازمة لذلك، وتوسيع قاعدة الملكية وتعميق ما يعرف بالانتماء الاقتصادي بالإضافة إلى الائتمان السياسي والاجتماعي.

إلا انه مع ذلك يمكن القول أن التحول نحو البنوك الشاملة قد تكتنفه بعض المشاكل مثل:

1-إذ قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة وهو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.

2-قد يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية، أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة، وهنا تتجلى حصافة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود وحسن دراسة السوق واتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المحور الثالث: الاندماج المصرفي

يعتبر الاندماج المصرفي من إحدى المستجدات العالمية التي لها تأثير على كافة الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة وعلى النشاط المصرفي والمالي بصفة خاصة، وبذلك فإن عمليات الاندماج المصرفي يكون لها مجموعة من الآثار والنتائج الإيجابية عندما يكون الاندماج مطبقا بالشروط والضوابط المطلوبة لنجاحه، وإذا لم تطبق هذه الشروط والضوابط بالطرق المطلوبة ستؤدى إلى فشل عملية الاندماج ومن ثم يؤدى هذا الفشل إلى مجموعة من الآثار السلبية على عملية الاندماج المصرفي.

أولا–مفهوم الاندماج المصرفي:

1–تعريف الاندماج المصرفي: يمثل الاندماج اتحاد مصرفين وذوبانهما في كيان واحد فإذا تمت العملية بصورة ودية أطلق عليها اسم اندماج وإذا لم تتم بصورة ودية وكان لها معارضة من جانب مدير المصرف المندمج أطلق عليه استحواذ فالاستحواذ يحصل عندما يقوم الشخص أو الجهة المالكة بالتفاوض مباشرة مع مجلس إدارة المصرف المستهدف وينتقل المصرف المستحوذ عليه إلى المساهمين الجدد عن طريق مجلس أدارة المصرف.

ويمكن تعريفه بأنه اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر وذوبانهما إراديا أو لا إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف وأبعاد كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد، والاندماج المصرفي لا يحدث بشكل عشوائي، بل هو نتيجة لدراسة شاملة متكاملة تناولت أجزاءه، وعناصره وإبعاده جيدا فهي عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها، وهنا تتولى الإدارة المالية للمصرف المشترك عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للمصرف المنوي شراؤه والأداء المستقبلي له، بينما تتولى الإدارة المالية للمصرف البائع القيام بعملية التحليل من أجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى ملاءمته.

وهناك من يرى بأن الاندماج المصرفي هو عبارة عن تحرك جمعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين مصرفين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج.

ويستخدم مصطلح الاندماج المصرفي للتعبير عن اتحاد كيانين أو أكثر على الرغم من تعدد الأساليب المندرجة في هذا المفهوم، وهناك العديد من التعريفات للاندماج المصرفي منها:

–اتحاد بين كيانين قائمين أو أكثر بشكل جزئي أو كلي لوجود توافق في أرادتهما أو مصالحهما أو تحقيقا لمصلحة أحدهما وعدم رغبة الآخر فيكون لا دمج إراديا، بحيث يصبح كيانا واحدا، تتم هذه العملية بطرق مختلفة إما بطريقة المزج أو الضم ويكون الناتج عن ذلك شخصية اعتبارية واحدة بهدف تحسين قدرة المصارف المندمجة عامة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

-اتفاق بين مصرفين أو أكثر على ضم كافة مواردهما واتحادهما في وحدة واحدة، بحيث يصبح كيانا واحدا له شخصية اعتبارية مستقلة عن المصارف التي اندمجت وفقدت شخصيتها الاعتبارية المستقلة.

2-مصطلحات ذات علاقة: هناك مجموعة من المصطلحات قريبة من مفهوم الاندماج المصرفي، لابد من توضيحها لإظهار صلتها فيه:

أ-الدمج: هو عمل لا إرادي تحكمه أوضاع سياسية وتنظيمية معينة بما يحقق متطلبات أجهزة الدولة الرقابية والتنظيمية، فعندما ترى تلك الأجهزة ضرورة وجود كيانات اقتصادية ضخمة يمكنها الاستمرار في المنافسة وتحسين ومستوى رأس المال، تلجأ إلى أسلوب الدمج بين الشركات أو البنوك حتى توفر لها مقومات الاستمرار وخوض تجربة المنافسة الشرسة". إذن الدمج يتم من خلال تدخل حكومي حيث ترى الحكومة أن مصلحة الشركات أو المصارف والاقتصاد القومي تتحقق بوجود كيانات كبيرة، وبهذا يكون قرار الدمج خارج عن إرادة المنشآت المندمجة.

ب-التملك أو الاستحواذ: شراء البنك المستهدف في عملية التملك والإمساك به تدريجيا، حسب الإمكانات المالية المرصودة لهذه العملية ولمدى رغبة أصحاب أسهم المصرف المستهدف في بيع أسهمهم، تتم العملية وفق الأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسمح بهذه العملية. ويظهر مما سبق أن الاستحواذ يتم عبر شراء الأسهم وقد يكون برغبة من أصحاب المصرف المستهدف وقد لا يكون برغبة منهم.

3-أهداف الاندماج المصرفي: تهدف المصارف من عمليات الاندماج المصرفي إلى تحقيق عدة أهداف

أ-إيجاد كيان مصرفي جديد لديه قدرة تنافسية اعلى، وقادر على توفير المزيد من الموارد المالية اللازمة، مما يوفر له فرص استثمارية أكبر عائدا واقل مخاطرة .كما يستفيد من تنويع وتحسين مستوى الخدمات المقدمة، وفتح أسواق جديدة، مما يساعد على تحقيق الاستفادة من وفورات الحجم وتوسيع البنك الجيد.

ب-رفع كفاءة الإدارة في المصرف المتولد عن هذه العملية، نتيجة لتغيير الفريق الإداري بفريق إداري جديد أكثر خبرة مما يكسبه شخصية أكثر نضوجا.

ج-تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة للتدريب الجيد وتبادل الخبرة والاستفادة من نظم الاتصالات الحديثة.

د-المزيد من الثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين مع المصرف، يتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بكلفة أقل وجودة أعلى، كما **يعزز القدرة التسويقية** للخدمات المصرفية بشكل أفضل.

هـ-الوفاء بمتطلبات الكفاءة المصرفية وفق معايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال، حيث أن المصارف التي تكون غير قادرة على تحقيق النسب المحددة لكفاية رأس المال لن تحصل على ثقة الجمهور والمصارف والمؤسسات الدولية.

و-يعد أحد وسائل مواجهة تحديات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، وما يستلزم وجوب فتح أسواق الخدمات المالية في البنوك وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية، ويشار إلى أن الدول الموقعة على الاتفاقية تمتلك 95% من أسواق الخدمات المالية العالمية، مما أعطاها طابع المنافسة العالمية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ز–تحقيق أرباح إضافية، لأنه من المتوقع أن أرباح المصرف الناتج تفوق مجموع أرباح المصارف قبل الدمج.

ي–تقديم المصارف خدمات غير مصرفيه كانت حكراً على مؤسسات مالية غير مصرفية، مثل أعمال الوساطة في الأسواق المالية، وتقديم خدمات التأمين وبطاقات الائتمان ونقاط البيع وغيرها الكثير، مما وسع قاعدة خدماتها وعملائها، لقدرتها التنافسية الناتجة عن الدمج حيث يتيح ذلك تقديم الخدمات بأسعار عمولات وكفاءة اعلى من المؤسسات المنافسة.

4–الاندماج المصرفي وزيادة القدرة التنافسية: ان الاندماج المصرفي كما قلنا سابقا هو أحد متغيرات العولمة، فهو حتمي لزيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية الى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، ومحصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية العالمية والمحلية، ويمكن تلخيص النتائج التي تسفر عنها عملية الاندماج في النقاط التالية:

أ–ان الاندماج المصرفي وخاصة فيما بين البنوك الصغيرة يهيئ الفرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع بالاعتماد على التقدم التكنولوجي في عمليات البنك واستقطاب أفضل الكفاءات وزيادة الثقة الائتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية وغيرها.

ب–التوسع في فتح اسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنويع الخدمات المصرفية، مما يؤدي الى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع مصادره.

ج–خفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية

د–زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية

هـ–زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرر المالي.

ثانيا–أنواع الاندماج المصرفي: تتعدد وتنوع طرق الاندماج المصرفي وذلك نظرا لتنوع أساليب ودواعي ودوافع والظروف والأهداف المستقبلية من عملية الاندماج، ومن ثم فان مجمل هذه العناصر تجعل للاندماج المصرفي أنواعا متعددة ولكل نوع منها دواعي استخدام وفيما يلي تفصيل هذه الأنواع:

1–الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة: تتعدد أنواع الاندماجات المصرفية الناتجة عن ارتباط مصرفين معا سواء يعملان في نفس النشاط أو يعملان في أنشطة مختلفة وأيضا تشابه واختلاف الخدمات التي يقدمها كل منها وينقسم هذا النوع من الاندماج المصرفي إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ–الاندماج المصرفي الأفقي: يتم هذا النوع من الاندماج بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينهما، مثل المصارف التجارية أو مصارف الاستثمار والأعمال أو المصارف المتخصصة وغيرها، وينتج عن هذا النوع من الاندماج زيادة الاحتكارات في السوق المصرفية، وذلك بسبب تزايد الاندماجات

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بين المؤسسات العاملة في نفس النشاط، مثل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينيات مما دفع السلطة التشريعية أن تسن قوانين تمنع حدوث مثل هذه الاحتكارات.

ب–الاندماج المصرفي الرأسي: يتم هذا النوع من الاندماج بين عدة مصارف صغيرة في المناطق المختلفة والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتدادا للمصارف الكبيرة.

ج–الاندماج المصرفي المتنوع: يحدث هذا النوع من الاندماج بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مرتبطة فيما بينها، مثل الاندماج بين إحدى المصارف التجارية وإحدى المصارف المتخصصة أو بين إحدى المصارف المتخصصة وإحدى مصارف الاستثمار والأعمال، وهذا النوع من الاندماج يحث على عملية التكامل في الأنشطة بين المصارف، وكذلك يؤدى إلى مزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبها مزايا تنافسية كبيرة.

2–الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج: وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ–الاندماج الودي: يتم هذا النوع من الاندماج من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات المصارف المشاركة في عملية الاندماج وبهدف تحقيق المزايا والفوائد من الاندماج المصرفي الودي.

ب–الاندماج المصرفي الإجباري: يحدث هذا النوع من الاندماج عن طريق السلطات النقدية (المصرف المركزي) عندما يكون هناك مصرف متعثر مما يستلزم الأمر إدماجه في أحد المصارف الناجحة أو القوية، وكما يجب اللجوء للدمج الإجباري بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الاقتصاد الوطني بشكل عام، وقطاعها المصرفي بشكل خاص، ومثل هذا النوع من الاندماج يستخدم كمحطة نهائية لتنقية المصارف المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية، ولكي يتحقق هذا الاندماج يجب أن يصاحبه حوافز ومزايا مثل الإعفاءات الضريبية ومنح المصرف الدامج القروض المساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالمصرف المدمج.

ج–الاندماج المصرفي العدائي: يتم هذا النوع من الاندماج دون موافقة أو رغبة المصرف المستهدف للاندماج، وبذلك فإن الشركات أو المصارف الناجحة والقوية في السوق تضع أنظارها تجاه هذه الشركات أو المصارف الضعيفة للاستيلاء عليها بهدف تغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية وناجحة.

3–معايير أخرى للاندماج المصرفي: يقسم الاندماج المصرفي طبقا لبعض الدلالات والشواهد العملية والتجريبية، وبذلك توجد في الإطار أنواع عدة من الاندماجات المصرفية كما يلي:

أ–الاندماج بالابتلاع التدريجي: يحدث هذا النوع من الاندماج من خلال ابتلاع مصرف لمصرف آخر تدريجيا ومن خلال شراء فرع أو فروع معينة للمصرف المراد الاستحواذ عليه، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر وهكذا إلى أن يتم ابتلاع أو شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا المصرف، ويكون ذلك سواء في السوق المصرفية العالمية أو المحلية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ب–الاندماج بالحيازة والنقل للملكية: يقوم هذا النوع من الاندماج على شراء أسهم المصرف المراد دمجه وذلك بشكل تدريجي أو فجائي وفقا للقدرة المالية المتوفرة للمصرف الدامج، ومدى إمكانية ورغبة حاملي أسهم المصرف المندمج في عرضها للبيع، والتخلص منها وذلك وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة

ج–الاندماج بالامتصاص الاستيعابي: يتم هذا النوع من الاندماج من خلال شراء عمليات مصرفية في المصرف المراد دمجه مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان والمشتقات المصرفية وبشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي.

د–الاندماج بالضم: يقوم هذا النوع من الاندماج على ضم مصرفين أو أكثر، وينتج عنه ظهور كيان مصرفي له شخصية اعتبارية مستقلة ويحمل اسم جديد ويقوم على مجلس إدارة موحد للمصرف الجديد.

هـ–الاندماج بالمزج: يحدث مثل هذا النوع من الاندماج عن طريق مزيج متفاعل بين مصرفين أو أكثر ليخرج لنا كيان مصرفي جديد ناتج من خليط بين مصرفين أو أكثر، ومن ثم فان المصرف الجديد الناتج من عملية الاندماج بالمزج يحمل اسما جديدا وعلاقة تجارية جديدة ووضع جديد وحصة في السوق المصرفي أكبر من الوضع القديم.

و–الاندماج القهري الفوري: يحدث هذا النوع من الاندماج بقرار حكومي أو من جانب سلطة عليا تنظيمية تملك من القوة ما يجعلها تفرض على المصارف قرار الاندماج وعدم معارضتها له وهو أحيانا يكون حلا لمشكلة خطيرة يعاني منها المصرف الذي تم إدماجه قهرا.

ثالثا–شروط وضوابط عمليات الاندماج المصرفي:

1–شروط الاندماج المصرفي: عند اتخاذ قرار الاندماج بين المصارف يتطلب هذا القرار مجموعة من الشروط والضوابط لكي يكون هذا الاندماج ناجحا وأكثر فعالية وقوة ولكي يتجنب الآثار السلبية التي تؤدى لعدم إنجاحه، يجب التعامل معه باعتباره مهمة استراتيجية طويلة المدى لتأثيرها الرئيسي والواضح على مستقبل المصرف والسوق المصرفي المحلى والدولي على حد السواء. وسنعرض شروط وضوابط الاندماج المصرفي كما يلي:

أ–أن يكون هناك رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج ولا توجد بداخلهم الشكوك والمخاوف من عدم نجاح عملية الاندماج، وان يتوفر لديهم الدافع الذاتي والحافز للقيام به وعدم وجود معارضة أو مقاومة له ويكون ذلك مع توفر إطار من الصلاحيات والسلطات الكفيلة بإنجاح عملية الاندماج بين مصرفين أو عدة مصارف.

ب–أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية ومالية وتسويقية واجتماعية ومعالجة أوجه الاختلالات القائمة بالفعل داخل المصارف الراغبة في الاندماج.

ج–تقييم وفحص شامل لجميع أصول والتزامات المصارف الداخلة في عملية الاندماج، وكذلك تحديد حقوق المساهمين والأصول والالتزامات التي تؤول إلى المصارف الدامجة وكيفية التعامل مع الأصول الأخرى والالتزامات الأخرى.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

د-وضع تصور واقعي عملي لمراحل عمليات الاندماج وان يتضمن البرنامج الزمني المناسب له وكذلك تهيئة البيئة الداخلية لقبول عملية الاندماج والبيئة الخارجية للترحيب به ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.

هـ-أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية وأعضاء مجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل معها، وذلك بالشكل الذي يكون له التأثير المضمون والأثر الجماهيري الجاذب.

و-توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات المناسبة للإنفاق على عملية الاندماج.

ز-أن تتم عملية الاندماج بدقة متناهية وبحرص شديد وعدم إغفال أي ما كان من شانه أن يؤدى إلى متاعب للمصارف المندمجة حاليا أو مستقبلا.

ي-التنسيق الفعال بين وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة في الاتصالات.

2-ضوابط الاندماج المصرفي: هناك ضوابط ضرورية لنجاح عملية الاندماج المصرفي ومن أهمها:

أ-ضرورة توفر كل المعلومات اللازمة وترسيخ مبدأ الشفافية في عملية الاندماج المصرفي وهذا يتطلب إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل مصرف داخل عملية الاندماج من حيث حجم الودائع والقروض والاستثمارات ودرجة كفاية المخصصات والديون المعدومة والاحتياطيات والعمليات خارج الميزانية وكل البيانات المتعلقة بالمركز المالي، إلى جانب بيانات عن العمالة وتخصصاتها ودرجة مهاراتها وخبراتها، وكذلك الهيكل التنظيمي والوظيفي لكل مصرف داخل في عملية الاندماج.

ب-توفير دراسات كاملة مثل دراسات الجدوى الاقتصادية، والاجتماعية، توضح النتائج المتوقعة من حدوث الاندماج، وهي تسبق عملية الاندماج المصرفي.

ج-السلطات النقدية (المصرف المركزي) تلعب دورا فعالا في تقييم الدراسات التي تم إجرائها على تلك المصارف والتحقق من سلامتها ومدى دقة نتائجها مع تحديد المراحل التي يجب أن تمر بها قبل البدء في اتخاذ قرار الاندماج، ثم تحديد إجراءات الاندماج والتمهيد له، ثم متابعة هذه الإجراءات والإشراف عليها والتعرف على أثارها المتوقعة.

د-يجب أن تسبق عمليات الاندماج إعادة هيكلة مالية وإدارية للمصارف الداخلة في عملية الاندماج ويتطلب ذلك معالجة المشاكل التي تعاني منها مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية وتطوير النظم الإدارية ولوائح العمل.

هـ-عدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري للمصارف إلا في أضيق الحدود ومع وجود ضرورة ملحة لذلك ويفضل أن يحدث الاندماج المصرفي في ظل الظروف العادية أو الطبيعية.

و-ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة لإجراء عمليات الاندماج المصرفي مثل الإعفاءات الضريبية ومنح التسهيلات الائتمانية وغيرها.

ز-دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج المصرفي لمعرفتها والاستفادة منها وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج في المصارف المحلية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

رابعا–آثار عمليات الاندماج المصرفي:

1–الآثار الايجابية المترتبة عن عمليات الاندماج المصرفي:

أ–تترتب على عملية الاندماج الحصول مزايا اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق وزيادة أنشطة وعمليات المصرف الجديد التي ينتج عنها تناقص نصيب الوحدة من عناصر التكاليف الثابتة التي يتبعها انخفاض في جانب التكاليف الكلية ومع زيادة الإيرادات تبعا لذلك، فأنها تنعكس بالإيجاب على معدلات ربحية المصرف الجديد.

ب–زيادة قدرة المصرف الجديد على أجراء البحوث والدراسات وإدخال الميكنة التي تزيد من تطوير وتحسين وتحديث العمليات المصرفية، والقيام بالدورات التدريبية على استخدام الحاسب الآلي الذي يستخدم في تنفيذ العمليات المصرفية بدقة وبسرعة عالية.

ج–قدرة المصرف الجديد على زيادة عدد فروعه في الداخل والخارج والعمل على توسيع وتطوير الفروع الحالية وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة أكبر تساهم في جدب عملاء جدد، مما يمكن المصرف الجديد من الانتشار الجغرافي على مستوى الدولة وخارجها، وكذلك تنوع الخدمات التي يقدمها مما يساعده على توزيع المخاطر وزيادة مستوى الأمان.

د–الحصول على مزايا تنافسية قائمة على مجموعة من الوفورات الداخلية والخارجية والإدارية، وبرغم أهمية هذه المزايا، إلا أنه يجب العمل للحصول على مزيد من الدقة والسرعة الفائقة في تنفيذ العمليات وانجاز المعاملات وبالتالي زيادة المتعاملين معه، وحيازة نصيب ومكانة متقدمة في السوق المصرفي.

هـ–اتباع المصرف الجديد أحدث أساليب نظم العمل الإداري والعمل على الارتقاء بها إلى مستوى أفضل بتحفيز وتشجيع العاملين بتحقيق أهدافهم وطموحاتهم، وذلك يؤدى إلى رفع درجة ولائهم وانتمائهم، مما يزيد من استقرار معدلات دوران العمالة وزيادة العائد للمصرف الجديد

و–زيادة قدرة المصرف الجديد على تكوين احتياطيات علنية وسرية تدعم المركز المالي للمصرف وتحقيق الملاءة المصرفية (معيار كفاية رأس المال)، وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة.

ز–زيادة الأرباح الصافية للمصرف الجديد التي ينتج عنها زيادة قيمته ومن تم زيادة الإيداعات الناتجة عن زيادة عدد عملائه، وبالتالي زيادة الثقة في المصرف الجديد، وهذا ما يزيد من ربحيته وتحسين الربحية هو ناتج للأثر التجميعي لعمليات الاندماج، وهذا الأثر يحتوى على الأثر التجميعي التشغيلي والأثر التجميعي المالي والأثر التجميعي التشغيلي ينتج عنه زيادة الحجم وزيادة القوة التسويقية وزيادة الكفاءة في أداء الخدمة المصرفية، والأثر التجميعي المالي ينتج عنه الحوافز والمزايا الضريبية والوفر الضريبي وانخفاض تكاليف إصدار الأوراق المالية وانخفاض احتمالات تحمل المصرف الجديد لتكاليف الإفلاس.

ح–زيادة تنوع مصادر الودائع وإيجاد طرق لتوظيفها التوظيف الأمثل للحصول على عائد وربحية أكبر.

ط–خلق تكتلات وكيانات مصرفية ومالية كبيرة قادرة على مواكبة متطلبات التحديث والعولمة وتعمل وفقاً لمتطلبات الأسواق الدولية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ي–التزام المصرف الجديد بالوفاء بجميع التزامات والديون المتبقية على المصرف المندمج أو المصرف الدامج، وهذا يدل على أن عملية الاندماج لا تؤدي إلى إسقاط التزامات وديون المصارف المندمجة، من هنا نلاحظ أن عملية الاندماج تجنب الوحدات المصرفية المتعثرة مخاطر التصفية.

ك–زيادة قاعدة رأس مال المصرف الجديد، ومن تم كفاية وقوة ومثانة المركز المالي له، وكذلك الاعتماد عليه كمصدر للتمويل الاستثمارات وزيادة قدرته على مواجهة عولمة الأعمال وتحمل المخاطر، وتعتبر قاعدة رأس مال المصرف وسادة أمان تمتص كل المخاطر التي تهدد أموال المودعين.

ل–ارتفاع نصيب المصرف الجديد من حيث حصوله على ترتيب ائتماني أفضل من قبل المراسلين ومؤسسات التصنيف الائتمانية الدولية.

م–قدرة المصرف الجديد على مواكبة المعايير الدولية فيما يخص مجال الإفصاح المالي والحوكمة وإدارة المخاطر ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية.

ن–تترتب عن عملية الاندماج بين الوحدات المصرفية خلق أدوات ووسائل دفاعية تستخدم لحل المشكلات التي تعاني منها بعض المؤسسات المصرفية والمالية سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية أو تنظيمية.

س–من الآثار الإيجابية التي تتحقق من خلال عملية الاندماج هو أن الأسواق المالية تستجيب لإجراء الاندماج المصرفي، حيث ترتفع قيمة الأسهم المتداولة للمؤسسات المصرفية المندمجة في الأسواق المالية، وبالتالي ترتفع قيمة رأس المال السوقي للمصارف المندمجة الأمر الذي يعظم من قيمة استثمارات المساهمين فيها من خلال تحقيق أرباح رأسمالية لهم من جراء الاندماج بين المصارف التي يساهمون فيها، وذلك على النحو التالي:

- أن المساهمين في المؤسسات المصرفية المباعة يمكن أن يبيعوا أسهمهم بعلاوة تزيد عن سعر السهم في سوق الأوراق المالية.
- في حالة وجود أكثر من متقدم يتنافس على الاستحواذ على المؤسسة المصرفية المستهدف دمجها فإنه من خلال مزايدتهم في سبيل الاستحواذ عليها يمكن أن تزيد قيمة أسهمها عن أسعارها في سوق الأوراق المالية.

2–الآثار السلبية للاندماج المصرفي: على الرغم من تلك المزايا والآثار الايجابية للاندماج المصرفي التي تم ذكرها إلا أنه لا يخلو من بعض الآثار السلبية ومن أهمها:

أ–احتكار عدد محدود من المصارف السوق المصرفية، مما يؤدي إلى غياب دوافع التجديد والتطوير للخدمات المصرفية، وتحديد أسعار الخدمات المصرفية بصورة مبالغ فيها، كما يقلل من الاختيارات أمام العملاء.

ب–حدوث اختلالات في السوق المصرفي واختفاء دوافع تنظيم العمل الإداري وتطويره، مما يؤثر سلبا على سير العمل المصرفي بصفة خاصة والنشاط الاستثماري بصفة عامة.

ج–قد ينتج عن الاندماج المصرفي أوضاع غير متوازنة تتسبب في اختلالات في السوق المصرفي، واختفاء الدافع للتطوير، مما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري ككل.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

د–زيادة الأثر السلبي لتعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد ككل، فتعثر أو إفلاس بنك كبير سوف يؤدي كوارث مالية.

هـ–قد يكون الاندماج ناتج عن اندماج مصرفين ضعيفين مما يؤدي إلى نشوء مصرف بحجم أكبر ولكنه ضعيف، خاصة في حال تعيين الإدارة وفق أسس غير موضوعية.

و–نظرا لعدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي، لهذا كان من الصعب معرفة نتيجة الاندماج المصرفي مسبقا، وكذلك لا توجد أدلة وبراهين تؤكد على أن المصارف الكبيرة أكثر فعالية من المصارف الصغيرة.

ز–زيادة حجم المؤسسة المصرفية والتي ينتج عنها ظهور البيروقراطية وطول خطوط المسئولية واتخاذ القرار، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية ومن ثم الانخفاض في الأداء.

ح–حدوث تركز في الصناعات المصرفية التي ينتج عنها قلة الاختيارات المتاحة أمام العميل، ويؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من هذه المصارف.

ط–زيادة المخاطر الناتجة عن عملية الاندماج التي ينتج عنها إخفاء المعلومات والبيانات، مما قد يؤدى إلى زيادة الأخطاء وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت المناسب.

ي–كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الاندماج قد يؤدى إلى عدم الاهتمام بالعملاء، وانصرافهم إلى مصارف أخرى ومن ثم انخفاض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه ما لم تعمل الإدارة على إدخال اللامركزية في إدارة أعمال المصرف.

ك–أن عملية الاندماج بين المؤسسات المصرفية قد تترتب عنها قيام السلطات النقدية (المصرف المركزي) بإجبار المصارف على التخلص من بعض فروعها بهدف الحفاظ على المنافسة في الأسواق الدولية، مما يؤدى إلى فقدان هذه المصارف المندمجة لأصول قد تكون مرتفعة الجودة وذات أداء عالية الكفاءة والمنافسة في هذه الأسواق.

ل–فقدان عدد من الموظفين وظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية، وهذا الأمر ينعكس سلبا على أداء العمل والإدارة والإنتاجية في المصرف الجديد.

م–نظرا لكبر حجم المصارف المندمجة فإنها تسعى لزيادة ربحيتها عن طريق زيادة حجم استثماراتها، وذلك من خلال اختيارها محفظة استثمارات ذات مخاطر عالية بهدف الحصول على ربحية أعلى، وهذا يؤدى إلى زيادة المخاطر واحتمال حدوث أزمات مالية لهذه المصارف المندمجة.

ن–ان وجود اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق في المصارف نتيجة للاندماج المصرفي ليس لها ألا أدلة وشواهد ضعيفة تؤكد ذلك.

إن كل تلك الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الاندماج المصرفي يمكن أن تكون صحيحة في الأجل القصير من فترة الاندماج، إلا أنها يمكن أن تتناقص وتختفي في الأجل المتوسط والطويل وتبرز المزايا والآثار الايجابية للاندماج المصرفي، ولكي تتغلب المصارف على هذه الآثار السلبية يجب أن يخضع قرار الاندماج المصرفي إلى دراسة متأنية وعميقة وتوفر شروط وضوابط لإتمام عملية الاندماج بنجاح.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المحور الرابع: تحرير الخدمات المالية والمصرفية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول من اجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي تصاحب التطور الاقتصادي لأي بلد، إلا ان فاعلية السياسة النقدية هذه تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة وتفاوت درجة تطور الأسواق المالية فضلا عن طبيعة ونوع السياسات الاقتصادية المتبعة والتي قد تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية لهذا المبدأ او ذاك كسياسة الكبح المالي او التحرير المالي، لقد اعتبر القطاع المالي والمصرفي في كثير من الدول النامية قطاعا استراتيجيا وقد اخضع في ظل الأنظمة المركزية الى مختلف أشكال الرقابة.

أولا–سياسة الكبح المالي

من أجل تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي سعت الكثير من الدول النامية في فترة السبعينات إلى تطبيق التدخل الحكومي، بصفتها القادرة على إبداء النصيحة الاقتصادية، وعلى توفير رؤوس الأموال الضرورية لخطط التنمية، ولتغطية العجز في الأسواق المالية.

ساهم التدخل الحكومي على توجيه أسعار الائتمان، وبالتالي انخفاض معدلات الفائدة على القروض والودائع، ومس هذا الانخفاض معدلات الفائدة الخاصة بالودائع، ولم يعد للمدخرين حافزا داخل البلاد، إذ هُربت الأموال خارج الوطن في إطار التدخل والرقابة الحكومية، مما أدى إلى نوع من الكبح المالي، الذي ترتب عنه المناداة بتطبيق سياسة التحرير المصرفي.

1–مفهوم سياسة الكبح المالي: ان سياسة الكبح المالي هو عبارة عن مجموعة من القيود التي توضع من قبل السطات النقدية على النظام المصرفي والمالي والتي تهدف بالأساس الى إشباع الحاجات المالية الحكومية عن طريق فرض سعر فائدة منخفض او معدوم واجبار المصارف على شراء سندات الخزينة الحكومية بعائد منخفض فضلا عن فرض قيود صارمة على حركة رأس المال.

بمعنى آخر ان الكبح المالي هو نتيجة لمجموعة من الاجراءات الحكومية التي تهدف إلى الحصول على موارد مالية منخفضة التكاليف من السوق المالية والكبح المالي يعني ايضا تحديد إداري لسعر الفائدة على القروض والودائع

لقد عرف كل من (E.Scheow, R.Mckinnon) عام 1973 سياسة الكبح المالي بانها مجموعة الاجراءات المقيدة والمفروضة على القطاع المالي أو انها انعكاس لتدخل الحكومة في المجال الاقتصادي والمالي ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين التي تحد من حرية الجهاز المصرفي.

وتهدف سياسة التدخل الواسع في الأعمال المصرفية إلى جعل النظام المصرفي والمالي يقوم بدور في تمويل وتعجيل عملية التنمية الاقتصادية، ويلعب سعر الفائدة درا مهما في حركة النشاط الاقتصادي اذ انه يؤثر على قرارات

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المستهلكين من خلال توزيع دخولهم بين الانفاق والادخار هذا من جانب ومن جانب آخر يؤثر على قرارات المستثمرين في توجيه محافظهم الاستثمارية.

لقد مارست معظم دول العالم سياسة الكبح المالي والذي يقود الى تدخل الحكومات في أنظمتها المالية عن طريق احتكار ملكية المؤسسات المالية والتدخل المتزايد في الأعمال المصرفية مثل التحديد المركزي لأسعار الفائدة وتوجيه الائتمان وغيرها وهو مالا يسمح للوساطة المالية بتوظيف قدراتها المتاحة، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فقد يسود في ظل سياسة الكبح المالي أنظمة عديدة لسعر الصرف أهمها نظام سعر الصرف الثابت، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد قيمة العملة النقدية بشكل ثابت عن طريق أموال المصارف من الذهب والموجودات الأجنبية وفي هذا المجال تعتبر تقلبات سعر الصرف والضغوط التضخمية من اهم، محددات الاستقرار المالي في فترات الكبح المالي، اذ نلاحظ نتيجة لتقلبات سعر الصرف المفرطة فأن العجز في مركز النقد الأجنبي يؤدي إلى تحمل المصارف التجارية خسائر كبيره ناتجة عن انكشاف المعاملات الخارجية والدخول في التزامات غير متوقعة وناجمة عن تغيرات كبيرة في سعر الصرف.

ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الى تآكل القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية وهذا يعرض الكثير من الانشطة الاقتصادية بما فيها المصارف التجارية الى مخاطر التعثر المالي وارتفاع معدلات الديون المعدومة، مما يؤثر سلبا على ربحية هذه المصارف.

2-أشكال الكبح المالي: ظهر الكبح المالي في الأنظمة المالية على عدة اشكال منها:

أ-التحديد الإداري لأسعار الفائدة: وذلك عن طريق فرذ معدل فائدة على القروض والودائع البنكية، تحت المستوى التوازني (عند مستوى منخفض)، حيث تبرر الحكومات هذا الاجراء بأنه وسيلة لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام. إضافة الى منع البنوك من القيام بممارسات احتكارية في السوق المالي فبعض البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة تحاول السيطرة على السوق المالي.

كما تبرر الحكومة تحديد أسعار الفائدة تحت مستواها التوازني بأنه يسهل عليها تمويل عجزها وبأقل تكلفة ممكنة ويزيد من حجم الاستثمارات، وكذلك تمويل المؤسسات العمومية التي تعاني من مشاكل مالية

ب-الرسوم الضريبية المرتفعة الخاصة بالخدمات المالية: في ظل الكبح المالي نجد ان السلطات النقدية تقوم بفرض معدل ضريبي مرتفع على الربح المحقق من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك على مختلف المنتجات المالية المقدمة في الاقتصاد، حيث تهدف من خلال ذلك الى الحصول على مورد مالي لتغطية النفقات في موازنة الدولة، إضافة الى الحد من نشاط الوساطة المالية.

ج-تقييد التدفقات النقدية: تقوم السلطات النقدية بالتضييق على المتعاملين في الأسواق المالية من خلال تقييد العمليات المالية، الأمر الذي يحد من تدفقات رؤوس الأموال من والى خارج الدولة ووجود صعوبات وحواجز أمام

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

دخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الى السوق المالي المحلي، كما تلجأ السلطات النقدية الى تثبيت أسعار الصرف للعملة المحلية عند مستوى معين.

د–التشريعات المتعلقة بالمحافظ المالية: تبين القوانين والتشريعات التي تخص القطاع المالي وبالخصوص تكوين المحافظ المالية درجة التحرر المالي أو الكبح المالي الذي يعيشه هذا القطاع، ففي ظل الكبح المالي تلزم القوانين البنوك شراء السندات الحكومية والأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات العمومية والتي تتميز بعائد منخفض ومخاطر كبيرة، كما تضع قيودا على تملك الأجانب لأصول مالية للمؤسسات الاقتصادية المحلية.

هـ–الاحتياطي الاجباري المرتفع المفروض على البنوك التجارية: يعتبر الاحتياطي الاجباري أحد أدوات السياسة النقدية ذات التأثير المباشر، حيث يتم من خلالها اجبار البنوك التجارية على ترك نسبة معينة من مجموع الودائع الموجودة بحوزتها لدى البنك المركزي تحت شكل نقود قانونية، حيث تسمح هذه الأداة بالتأثير على عملية توليد نقود الودائع التي تحتكرها هذه البنوك.

2–الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي: قد تترتب على سياسات الكبح المالي مجموعة من الآثار السلبية يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

أ–تدني أسعار الفائدة الاسمية على الودائع والقروض مما يؤدي إلى ظهور أسعار فائدة حقيقة سلبية في ظل ارتفاع معدلات التضخم .وهذا قد ينعكس سمبا عمى العوائد المالية كافة.

ب–سوء تخصيص الائتمان الموجه للقطاعات الاقتصادية المفترض دعمها وتوجيه الائتمان لها. وقد يعني ذلك توجيه الائتمان لاعتبارات سياسية مما قد يؤثر سلبا على تطوير القطاع الخاص ومن ثم على ربحية المصارف التجارية.

ج–تصبح الموجودات المالية المحلية اقل جاذبية من الموجودات الاجنبية.

د–عندها يفتقر القطاع المالي إلى التنوع حيث يتميز بسيادة القطاع المصرفي وتراجع واضح في الأهمية النسبية لأسواق رأس المال.

هـ–انخفاض درجة العمق المالي والتي تعني انخفاض الأرصدة المالية القابلة للاقتراض، مما يعني ضمناً ضعف قدره الاقتصاد الوطني على تمويل الاستثمارات.

و–هروب رؤوس الأموال من اقتصاديات الدول النامية إلى اسواق المال في الدول المتقدمة.

ثانيا–سياسة التحرير المالي:

1–تعريف التحرير المالي والمصرفي: يتمثل في إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية من خلال الغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وهذا بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع، والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان، وخفض نسبة الاحتياطي الالزامي، والتوجه نحو اعتماد الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وتمثل هذه

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الإجراءات التحرير المالي الداخلي، هذا بالإضافة الى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تمثل التحرير المالي الخارجي، والذي يعتبر تكملة للتحرير المالي الداخلي.

ويمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق، على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي، أما بالمعنى الواسع، فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي.

ويعرف أيضا على انه مجموعة القرارات والإجراءات المتخذة التي تهدف إلى جعل النظام أكثر استجابة لتغيرات قوى السوق وجعل السوق أكثر تنافسيا من خلال توزيع واعادة توزيع الموارد المالية، كما تقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق، حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية، وبالتالي إعطاء قوى السوق الجدية في العمل، عن طريق تحرير معدلات الفائدة، وعدم وضع حدود قصوى له، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها، بزيادة الادخار والتحكم بالأسعار، والقضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل الأسواق.

وتتضمن سياسة التحرير المالي ثلاث نقاط أساسية هي:

- إزالة القيود المفروضة على أسعار الفائدة.
- إزالة القيود على الائتمان المصرفي.
- تخفيف الرقابة والاشراف الحكومي على الجهاز المصرفي.

رغم النجاح الذي عرفته سياسة التحرير المصرفي في الدول المتقدمة، إلا أنها تشهد صعوبات في تطبيقها في الدول النامية، ترجع هذه الصعوبة لهشاشة اقتصادها نتيجة أعباء المديونية، فالدول النامية تلجأ إلى طلب القروض لتطبيق برامج التنمية، وأصبحت تعتمد على صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الظروف أدت ببعض الدول لرفض تطبيق سياسة التحرير المصرفي، نظرا لأثارها السلبية على الاقتصاد، إلا أنه يمكن تطبيق هذه السياسة لكن بالتزام الحيطة والحذر مع التدرج في تطبيقها، وكذا وضع الرقابة الحذرة على البنوك من طرف البنك المركزي، فليس المهم تطبيق سياسة التحرير المصرفي بل إدارتها بنجاح، والتمسك بالشروط الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولابد من التأكيد على ان الدول النامية خضعت لضغوط الدول المتقدمة والمنظمات الدولية(كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) وذلك بإتباع سياسات العولمة الاقتصادية بغية تحقيق الاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي من خلال تطبيق سياسات التحرير المالي والمتمثلة في:

أ-اجراء عمليات تحرير مالي واسع يشمل التخلص من القيود والضوابط التي كانت مفروضة على حرية رؤوس الأموال الاجنبية دخولاً وخروجاً.

ب-زيادة سعر الفائدة في الداخل بفارق كبير عن الخارج، لجذب الاستثمارات الخارجية وزيادة الادخارات المحلية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ج–تحقيق استقرار نسبي في أسعار الصرف من خلال إتباع سياسات مرنة لسعر الصرف وذلك من اجل:

- توفير الضمانات اللازمة للمستثمرين الأجانب لمواجهة مخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- تمكين المستثمرين من حساب وتقيم بدقة الأنشطة الاقتصادية والعمليات الاستثمارية ومنها الأرباح والتحويلات الخارجية.

2–أهداف التحرير المالي والمصرفي: وهي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي، وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الاستثمار، وتتمثل في:

◊ تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.

◊ خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.

◊ استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.

◊ رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة.

◊ تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

ولتحقيق تلك الأهداف يجب اتباع الإجراءات التالية:

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القواعد السارية المطبقة على بنوك معينة مثقل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني.
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية.
- التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان بتخفيض القيود المباشرة عليها.
- إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص.
- تقليل العوائق أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه.

3–أهمية التحرير المالي والمصرفي: تبرز أهمية تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية في النقاط الأساسية التالية:

أ–تحرير معدلات الفائدة يمكن للدول النامية من الحصول عمى معدلات فائدة حقيقية موجبة، الأمر الذي يحفز على تعبئة الادخار المحلي وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل، وبالتالي توافر موارد مالية إضافية لتمويل الاقتصاد.

ب–التقليل أو الحد من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والمالية، يساهم في اختفاء الاستثمارات ذات المردودية الضعيفة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ج–تحرير التحويلات والتدفقات المالية الخارجية مثل تحرير تدفق العملات الأجنبية وتحرير حركة رؤوس الأموال يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحفز على النمو الاقتصادي، وتجلب التكنولوجيا المتطورة في مجال الإدارة والتسيير.

د–يمكن للتحرير المالي أن يرفع الوساطة المالية والمصرفية، والتي تؤدي إلى انخفاض تكلفة الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين، وتسهل للمقترضين الوصول إلى الموارد المالية المتاحة.

ثالثا–أشكال ومعايير التحرير المالي والمصرفي:

1–أشكال التحرير المالي والمصرفي: يتكون التحرير المالي والمصرفي من ثلاث أشكال هي:

أ–تحرير القطاع المالي المحلي: يشمل تحرير القطاع المالي المحلي ثلاث متغيرات أساسية هي:

- **تحرير أسعار الفائدة:** عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لأسعار القائدة الدائنة والمدينة، وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك والانفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ولا يمكن ان يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين.

- **تحرير الائتمان:** وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقوف ائتمانية على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، وثانيا الغاء الاحتياطات الاجبارية المغالى فيها على البنوك، وتحرير المنافسة البنكية بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق انشاء البنوك المحلية والأجنبية، أي أنه كلما اتسع نطاق وجود البنوك الأجنبية في بلد ما تحسنت نوعية الخدمات المالية وزادت كفاءة الوساطة المالية.

- **تحرير المنافسة المصرفية:** ويشما إزالة القيود انشاء ومشاركة البنوك الأجنبية في السوق المصرفية المحلية مع الغاء القيود المفروضة على تخصص البنوك وانشاء بنوك شاملة.

ب–تحرير الأسواق المالية: ويشمل إزالة القيود المفروضة على ملكية المستثمرين الأجانب للأوراق المالية المملوكة للشركات المحلية والمدرجة في السوق المالية المحلي، وإلغاء القيود على إعادة رؤوس الأموال الى الدولة الأم وعلى تحويلات أرباح الأسهم والفوائد والأرباح.

ج–تحرير حساب رأس المال: ويتضمن إزالة الحواجز التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من القيام بعملية الاقتراض من الخارج والقضاء على السيطرة على سعر الصرف، والتي تطبق على معاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال، بالإضافة الى تحرير تدفقات رأس المال.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الشأن الى قضيتين هامتين:

- من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- ان التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر الى تقوية القواعد والنظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

2-معايير تصنيف التحرير المالي والمصرفي: بناء على درجة تحرير كل من الجوانب الثلاثة السالفة الذكر (تحرير القطاع المالي المحلي، تحرير الأسواق المالية، تحرير حساب رأس المال) يمكن أن يتم الحكم على درجة التحرير المالي سواء كان تحريرا جزئيا أو كليا، وهذا وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2): معايير تصنيف درجة التحرير المالي والمصرفي

	التحرير الكامل	التحرير الجزئي
القطاع المالي المحلي	عدم التدخل في تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، الاحتياطي الإجباري المفروض على البنوك التجارية معقول عدم وجود حواجز دخول بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية	لا يوجد تدخل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، الاحتياطي الإجباري المفروض على البنوك التجارية معقول، عدم وجود حواجز دخول بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية
الأسواق المالية	يسمح للمستثمرين الأجانب بتملك الأسهم والأدوات المالية المحمية، يمكن استرجاع رؤوس الأموال المستثمرة في الداخل خلال السنتين الاوليتان للاستثمار	المستثمرين الأجانب ليس مسموح ليم بتملك أكثر من 49% من أسهم المؤسسات المحمية، يوجد قيود عمى دخول بعض القطاعات الاقتصادية، يمكن استرجاع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل ولكن بعد مرور سنتين من الاستثمار
حساب رأس المال	السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالاقتراض من الخارج أي تحرير التدفقات المالية، لا يوجد قيود على التعامل في النقد الأجنبي وعدم تدخل السلطات في تحديد سعر صرف العملة المحلية، لا يوجد سعر الصرف خاص على الحساب الجاري ولا على حساب رأس المال	غير مسموح للبنوك والمؤسسات المالية بالاقتراض من الخارج أي تقييد التدفقات المالية، وجود قيود على التعامل في النقد الأجنبي، تطبيق سعر الصرف خاص على الحساب الجاري وحساب راس المال

رابعا-شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي:

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المصرفي لنجاح هذه السياسة، وهي:

1-توافر الاستقرار الاقتصادي العام: من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي العام هو وجود معدل تضخم منخفض لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد، مما يعرقل النمو الاقتصادي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي والتأثير على التحرير المصرفي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام، يجب اتخاذ عدة إجراءات وقائية وعلاجية، التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المصرفي:

♦ **الإجراءات الوقائية:** هي عادة إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات المصرفية بتصميم هياكل قانونية وتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي: يضمن وجود رقابة محاسبية خارجية، كما تتابع إدارة البنوك وتمنعها من التدليس.

♦ **الإجراءات العلاجية:** هي عادة إجراءات تتخذ بعد حدوث الأزمات المالية وتكون على شكل تأمين على الودائع، إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين، وحقوق الملكية الحكومية، كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية، والقيام بإجراءات التصفية وتكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الاعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية غير مقبولة سياسيا.

يمكن القول إنه من أجل القيام بالإصلاح المصرفي، لابد من تطبيق وتنفيذ سياسة التحرير المصرفي، كما يشترط توفر الاستقرار الاقتصادي العام، المتمثل في استقرار الأسعار، وتقليل من مدى رفع معدلات الفائدة، وبالتالي التحكم في معدل التضخم الذي يضخم من الديون، ويؤثر على النظام المالي. يزيد الاستقرار الاقتصادي من يقين البنك في التحكم في تكلفة التمويل في المستقبل، ويرفع من قيمتها في القيام بمشروعات طويلة المدى.

2-توافر المعلومات والتنسيق بينها: تختلف المعلومات عن السلع الاستهلاكية، فالأولى لا تستهلك بالاستعمال عكس الثانية، وكذلك الأولى لها فوائد عامة وللثانية فوائد خاصة.

تخص المعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع.

ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة، ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث يرى مؤيدو التحرير المصرفي أن المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هو الأكثر عائدا، والعكس صحيح، لأنها تعوض معدل الفائدة.

كما ينطوي على عدم التنسيق بين المعلومات، صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والمشروعات الناجحة، ورفع تكلفة الحصول على المعلومات، ولهذا يرى منتقدو سياسة التحرير المصرفي ضرورة التدخل الحكومي، لإلزام الجهات المعنية على توفير المعلومات، بإصدار لوائح، أو فرض ضرائب، أو تقديم إعانات لتفادي ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات، التي تجعل الأسواق المالية عرضة للإخفاق، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

3-إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي: إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي، يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي، بحيث:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

■ القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وبطريقة عقلانية على المؤسسات، ورفع الدعم على الأسعار، وتطبيق سياسة الخوصصة.

■ القطاع المالي والمصرفي يتم فيه عدم وضع رقابة وقيود على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير. ثم ينتقل إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي والمالي، بحيث:

● القطاع الحقيقي يتم فيه رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والسماح للتحويلات المالية لخدمة أغراض التجارة الخارجية.

● القطاع المالي والمصرفي برفع الرقابة على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدلى القصير.

4-الإشراف الحذر على الأسواق المالية: يخص التدخل الحكومي إنجاح سياسة التحرير المصرفي، حيث تحدد الوكالات الإشرافية والمشرفون على وجه الخصوص أدوار كل من المدير ومدراء الأعمال، لضمان الشفافية وتحليل المخاطر المحتملة، وكذلك أدوار المراجعين الخارجيين في إعداد التقارير الموضحة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية.

ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المالية، إلى مكافحة التسيب عن طريق الاهتمام بمواجهة الأخطار، وضمان الشفافية عن طريق الاهتمام بالأوضاع المالية، والهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسات المالية، والاستقلال الذاتي عن طريق تعويض المشرفين بسلطات أقوى اتجاه المؤسسات المالية. كما تساهم هيئات الإشراف على المؤسسات المالية على تنفيذ الإشراف، وتسهيل تدفق المعلومات، والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار، ومتابعة تنفيذه.

لقد ساهمت لجنة بازل التي تأسست سنة 1975، في التأكيد على مفهوم الإشراف الحذر، والموحد على مجموعة البنوك الدولية، التي يجب أن تكون راضية على سلامة البنك، ليس لوحده، ولكن في إطار فحص إجمالي

5-مزايا التحرير المالي والمصرفي: في ظل اتساع بوادر العولمة المالية، والعجز الذي تعاني منه الكثير من البنوك، كان عليها تحرير نشاطاتها وخدماتها، لترك المبادرة لوجود رؤوس أموال جديدة آتية من الخارج، ويحمل التحرير المصرفي في طياته مزايا، يعمل على تبيانها مؤيدو هذا التحرير، منها:

● إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة والعمولات.

● إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة، بالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية.

● ترك المبادرة لقوى السوق للعمل وبالتالي القضاء على البنوك غير القادرة على التحسين، باستعمال عمليات الاندماج المصرفي.

● رفع مستوى التعامل مع الزبائن، وجلبهم بتقديم لهم أحسن الخدمات المصرفية، وبالتالي الاعتماد على الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاستثمار لأنه أقل تكلفة.

● زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض المخاطر للسوق والقرض، عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة، عندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية اتخاذ القرارات.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

خامسا–عوامل زيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي في ظل التحرير المصرفي: يتطلب تحرير القطاع المصرفي التفتح على العالم الخارجي، وبالتالي يجب أن يتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة العالمية، خاصة في الخدمات المالية، ومن بين العوامل التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية:

1–القيام بدور البنوك الشاملة: تعمل أغلبية البنوك قبل التحرير المصرفي في ظل التخصص القطاعي أو الوظيفي، بينما تقوم البنوك الشاملة في ظل التحرير المصرفي بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية (البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال)، عن طريق تنويع أعمالها ووظائفها، لتلبي رغبات كل عميل. وعليه فالبنوك الشاملة تعمل على تنويع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر ادخار ممكن من كل القطاعات، ومنح الائتمان لكل القطاعات، وتقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة.

2–الإتجاه نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الحجم: تجد بعض البنوك نفسها غير قادرة على المنافسة في السوق، والسبب راجع أصلا لصغر حجمها، ولعدم قدرتها على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها خلال نشاطها المصرفي. ولهذه الأسباب، فكرت الكثير من المؤسسات المصرفية في مرحلة من مراحل التطور المصرفي في عملية الاندماج في مؤسسات مصرفية خاصة مع توصيات لجنة بازل الخاصة بالإشراف والرقابة المصرفية، لتدعم رأسمالها لتغطية المخاطر.

فالاندماج المصرفي، هو تخلي البنك المندمج على ترخيصه واسمه إلى البنك المدمج، مع منح أصوله وخصومه، ويترتب عن الاندماج آثارا إيجابية وأخرى سلبية يمكن حصر أهم الآثار الإيجابية فيما يلي:

- ★ تدعيم المركز المالي للمؤسسة بزيادة رأس المال؛
- ★ تحسين مستوي الإطارات المصرفية والإدارية؛
- ★ رفع المستوى التكنولوجي المصرفي والمالي، لمسايرة المعايير الدولية؛
- ★ رفع مستوى تصنيفها الدولي والقيمة السوقية لأسهم البنوك المندمجة؛
- ★ تنويع الأنشطة والخدمات المصرفية للعملاء والأسواق؛
- ★ زيادة الربحية والقدرة على المنافسة للمؤسسات المندمجة؛
- ★ تقديم خدمات البنوك الشاملة مع تخفيض المخاطر وزيادة قدرة تحملها؛
- ★ زيادة القدرة الائتمانية لجميع الموارد والأصول المالية.

أما الآثار السلبية للاندماج المصرفي، يمكن إيجازها فيما يلي:

- ▶ يترتب عن كبر حجم المؤسسات المندمجة عدم الاعتناء بالزبائن الذين ينصرفون عنها.
- ▶ كما يترتب عن كبر حجم المؤسسات المندمجة لجوء هذه المؤسسات لإخفاء المعلومات والبيانات، وبالتالي زيادة المخاطر والأخطاء التي يمكن تداركها في الوقت اللازم.

3–إستخدام الخدمات المالية المصرفية الجديدة: من أهم سمات التحرير المصرفي هي عملية تحرير واستحداث خدمات مصرفية متمثلة في:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أ–التجارة الإلكترونية: هي نوع من التسويق وتوزيع المنتجات بوسائل إلكترونية، تتمثل في الأنترنت، عن طريق طرح المنتجات بكل مواصفاتها ومعلوماتها في الأنترنت؛ فتساهم هذه الطريقة بتوفير مختلف النفقات الإدارية والاتصال وتوسيع دائرة المستهلكين، كما يساهم البنك في هذه العملية بإصدار بطاقات إلكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد، ويكون البنك ضامنا لحق التاجر في سداد قيمة صفقات التجارية.

ب–القروض المشتركة: هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة، تشترك في تقديمها عدة بنوك، وتخص هذه القروض تمويل العمليات الكبيرة ذات المبالغ الضخمة، وعليه فالقروض المشتركة تقدم للمقترض مصادر التمويل المتنوعة وتعرفه على بنوك جديدة.

ج–شهادات الإيداع: هي وثيقة قابلة للتداول، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر.

د–المشتقات: هي عقود مالية تخص بنود خارج الميزانية، تتحدد بقيمة أو أكثر من الأصول، وتتنوع هذه العقود حسب طبيعتها، ومخاطرها، وآجالها المتراوحة بين 30 يوم وعام، وأهم هذه العقود:

- عقود الخيار
- عقود الآجل
- عقود المستقبل

هـ–الديون المساندة: هي ديون الدرجة الثالثة من حيث ترتيب الالتزامات عند إفلاس العميل، أي عند تصفية أملاكه، وتعتبر مصدرا للتمويل المصنف في الدرجة المتوسطة.

و–التأجير التمويلي: هو نوع من تمويل الاستثمارات، الذي يقوم على عقد بين المؤجر والمستأجر لأصل معين واحد محدد، ويستعمل التأجير التمويلي عندما تكون المؤسسة المستأجرة غير قادرة على شراء استثمار، فتلجأ إلى المؤسسة المالية التي تشتريه في مكانها، بصفتها شركة التأجير التمويلي لصالح المؤسسة الاقتصادية ،بصفتها المستفيد من مؤسسة أخرى تعتبر بائعة الأصول الإنتاجية، ويستأجر الأصل المالي المؤسسة الاقتصادية مقابل دفع إيجار محدد لمدة محددة ، وفي نهاية المدة إما يرجع الأصل للمالك الأصلي (المؤسسة المستأجرة) أو تشتريه المؤسسة المؤجرة .

3–التنويع في برامج تنمية مهارات العاملين في البنوك: يجب الاهتمام بالعنصر البشري من أجل مسايرة التطور العالمي، عن طريق تنمية المهارات في الميدان المصرفي للعاملين بالجهاز المصرفي، ويمكن القيام بذلك خلال دورات تدريبية قصيرة المدى للعاملين الجدد، أو للترقية للمستويات الوظيفية الأعلى، تقوم بها مراكز دراسات في الميدان المصرفي، سواء في البنك المركزي أو في البنوك التجارية أو المعاهد المتخصصة، وكذلك بلقاءات ذات مستوى عالي للاطلاع عما يجري في الساحة الدولية والمعاهد العالمية للبنوك.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر